الجلسة السابعة عشرة

- التاريخ : الثلاثاء 22 محرم الحرام 1419 (1998/5/19)
- الرئاسة : إدريس بسيط الخليفة الثاني لرئيس مجلس المستشارين.
- التوقيت : ساعتان وخمس وأربعون دقيقة ابتداء من الساعة الثالثة بعد الزوال.
- جدول الأعمال : الأسئلة الشفهية.

* السيد رئيس الجلسة :

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على سيد المرسلين

السيدات والسادة المستشارين،

يتضمن جدول أعمال هذه الجلسة أسئلة السادة المستشارين الشفوية، وقبل البداية في جدول أعمالنا هذه، توصلت رئاسة مجلس المستشارين برسالة من رئيس فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية، يطلب فيها احاطة المجلس علما، بموقف فريقه من التأخير الحاصل في إيداع مشروع القانون التنظيمي للمالية، وطبقا لمقتضيات المادة 128 من النظام الداخلي، أعطي الكلمة للسيد المستشار المحترم عبد الرحمن لبدگ رئيس فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية فليتفضل.

* السيد المستشار عبد الرحمان لبدگ :

شكرا السيد الرئيس،

فعلا، طبقا لمقتضيات الفصل 128 من النظام الداخلي للمجلس الموقر أتشرف بعرض أو أحيط علم نظر المجلس بما يلي :

أنه حسب تصريحات السيد الوزير الناطق باسم الحكومة، إثر اجتماع المجلس الحكومي المنعقد بتاريخ 12 ماي الجاري، أكد أن مجلس الحكومة تدارس القانون التنظيمي المتعلق بالقانون المالي والذي يلغي القانون التنظيمي الذي كان معمولا به منذ سنة 1972، وهو إلغاء يهدف إلى التكيف مع الوقائع الجديدة خاصة ما يرتبط بالنظام البرلماني الجديد ذي الغرفتين، وما يرتبط كذلك بعودة منهج التخطيط مع العلم كما يقول السيد الوزير الناطق باسم الحكومة أن التأخير الحاصل في تقديم القانون المالي أمام البرلمان يعود إلى كون هذا القانون التنظيمي لم يعرض بعد على مجلس الحكومة مؤكدا أن عصارة القانون التنظيمي تتضمن توجهات حكومة التناوب على ضوء المستجدات الآنية، ورغم التبريرات المقدمة في هذا الشأن، من طرف السيد الوزير، وكذلك من طرف السيد وزير المالية ، فان فريقنا، أي الحركة الديمقراطية الاجتماعية كأحد فرق المعارضة يعتبر أن هذا التأخير أو أن هذه التأخيرات بعبارة أصح، لها جوانب سلبية على عطاءات الفريق وهو يؤدي دوره في المعارضة لتحليل مشروع القانون التنظيمي المذكور أعلاه، وكذلك مشروع قانون المالية، الذي ينبغي أن تكون هناك نوع من تكافؤ الفرص بالنسبة للحكومة وبالنسبة للمعارضة في التوقيت، والذي ينبغي كذلك اعطاء المعارضة للقيام بواجبها الوقت الكافي، كما أنه وبدون شك فإن الحكومة إثر عرضها للمشاريع المذكورة، قد تلتمس وتلح في طلب التعجيل في دراستها مما سيؤثر سلبا على الحصيلة العامة مادامت المعارضة تنقصها المدة الكافية للدراسة والتمحيص بالنسبة لهذه المشاريع، وشكرا السيد الرئيس، السادة المستشارين المحترمين.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار المحترم،

حضرات السيدات والسادة، نشرع الآن في جدول أعمالنا، ونستهله بالأسئلة الآنية، الكلمة للسيد المستشار المحترم ، فليتفضل.

* المستشار السيد أحمد طالبي نقطة نظام :

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين والمستشارات، البرلمانيين،

سيادة الرئيس،

اللي دفعني باش ندير نقطة نظام في هذه البداية ديال الجلسة، كنت وضعت واحد السؤال شفوي، أني مستعجل، وكان المكتب مشكورا، وافق على هذا السؤال الآني، ولكن فوجئت اليوم جيت كجبرت هذا السؤال غير مدروج فهاذ الجلسة ديال اليوم، وهذا السؤال متعلق بإنتاج الزيتون، فانتاج الزيتون كما يعرفوه السادة المستشارين هو عنده الأهمية ديالو القصوى، ولكن كما بغى يكون الحل، أنا كنتظر الجواب، ونقطة نظام ديالي، داخلة في إطار العجز ديال السؤال اللي ماجاش السيد الوزير يجاوبني فيه اليوم، والشرائح المغربية اللي هي عندها انتاج الزيتون، هي كتنتظر هذا السؤال لأن هو كما قلنا عندنا مابيننا و ما بين الدولة اسبانيا 20 كلم.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار المحترم.

* المستشار السيد أحمد طالبي نقطة نظام :

ولكن كننتظر الجواب ديال هذا السؤال.

* السيد رئيس الجلسة :

الرئاسة كتسجل نقطة نظام ديال المستشار المحترم، وسنحيلها على المكتب للبث فيها، وشكراً، السيد المستشار.

* المستشار السيد أحمد طالبي نقطة نظام :

السلام عليكم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

الإخوان،

في إطار الفصل 127، الذي تدل مادته على وجوب الحرص على مقتضيات تطبيق القانون الداخلي، وفي إطار الفصل المادة 34 التي تجعل رئيس المجلس مسؤول على عمل المجلس واتصالاته الداخلية والخارجية في إطار المادة 35 و38 التي تنص على أن الرئيس هو المدير والمسير لأمور مصالح المجلس الإدارية في إطار هاذ المواد وغيرها من المواد، وفي إطار هاذ الأعراف، نحن الآن تنساطوا الرئاسة وتنساطوا أنفسنا على مايروج الآن في بعض الصحف من كلام يمس مستوى تسيير المجلس، ومستوى الهيبة ديالو، والوقار ديالو من حيث بعض السلوكات التي تمت خلال زيارة رئيس الحكومة الاسبانية لمقر غرفتنا، ومكتب رئاستنا، وخلال المأدبة الغذائية التي تمت في منزل أحد إخواننا المستشارين، وما صدر مما هو مثبوت في الجرائد.

السؤال أو نقطة نظام :

نلتمس من الرئاسة أن توضح الجواب عما يعني ورد في تلك الجرائد، حول بعض السلوكات الادارية، والبروتوكولية من الرئاسة وترد بما يجب الرد عليه إن كان هذا يعني مجرد كلام يراد منه المس بهيبة الغرفة ومكانتها.

السؤال الثاني في إطار نقطة نظام، في إطار القانون الداخلي، والمادة 40 التي تحدد وتنظم أن للمجلس ميزانية خاصة به، وعليها ضوابط في التسيير والانفاق.

نلتمس التوضيح، أن القانون الداخلي ليس به أي مادة تشير من قريب أو بعيد إلى امكانية استعانة الرئاسة واستعانة الميزانية ببعض بيوت الاخوان المستشارين في المسائل البروتوكولية الخاصة بضيوف المجلس، إذن فإذا كانت هناك مادة تنظم هذا، فإننا نريد من الرئاسة أن تنبهنا إليها، وإن لم تكن هناك مادة تنبه إلى هذا، أو تذكر بهذا، فنلتمس من الرئاسة أن توضح لنا كيفية المباشرة في هذه النقطة، وشكرا.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار المحترم،

الرئاسة سجلت كل التساؤلات ديال السيد المستشار المحترم وسنحيلها على سيد رئيس مجلس المستشارين، وعلى المكتب برمته للبث فيها والجواب عنها وشكرا.

السؤال الآني الأول : يتصل بقطاع الصناعة والتجارة، ورد من المستشار السيد محمد المنصوري، ويتعلق بالنقص الحاصل في مادة السكر فليتفضل.

* المستشار السيد محمد المنصوري :

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيد الوزير المحترم،

يلاحظ ندرة كبيرة في مادة السكر وخصوصا من فئة "القالب" والقطع الصغيرة، وهو ما جعل المضاربة في هذه المادة الأساسية تتسع، وتخلق فوضى عارمة في الاسعار، وخصوصا لدى الأسر ذات الدخل المحدود أو بدون دخل، لذا نسائلكم السيد الوزير عن :

أولا : ما هي الأسباب الحقيقية حول اختفاء مادة السكر من الأسواق؟

ثانيا : ماهي الاجراءات العاجلة التي ستتخذونها لتموين جميع جهات المملكة، وخصوصا هذا العالم القروي الذي يستهلك بالدرجة الأولى السكر"القالب"؟

ثالثا : ماهي التدابير التي اتخذت أو ستتخذونها للحد نهائيا وبصفة جدرية من المضاربة في المواد الأساسية كالسكر، أو الخبز الذي سجل بدوره زيادة غير مشروعة بطريقة غير مباشرة من خلال النقص في الوزن والجودة؟

وماهي أيضا التدابير التي تتخذونها للضرب على أيدي السماسرة ومشجعيهم الذين يعملون على اختفاء المواد الغذائية؟

إن الغاية سيدي الوزير من المضاربة هي اغناء الغني وإفقار الفقير، وهو مايتنافى تماما مع إرادة حكومة التغيير الحالية، هاته الحكومة التي جعلت بين أولوياتها تقليص الفوارق بين الطبقات،

وبالتالي الرفع بالمستوى المعيشي للطبقة الشعبية، إذا وجب التصدي بحزم لكل مايقف ضد هذه الارادة وشكرا.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار،

الكلمة للسيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الذي سيتولى الجواب عن هذا السؤال، نيابة عن السيد وزير التجارة والصناعة، فليتفضل :

* السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان :

سيدي الرئيس،

السيد المستشار المحترم،

نيابة عن السيد وزير الصناعة والتجارة الموجود حاليا في مهمة خارج الوطن، يسرني أن أجيب على هذا السؤال،

أولا، أشكر السيد المستشار، وأقاسمه ماصرح به فيما يخص أهداف هاته الحكومة بخصوص مسألة محاربة المضاربة وكذلك تقريب الفوارق مابين الطبقات.

أقول بالنسبة لمادة السكر، لوحظ فعلا في الأيام الأخيرة، أن هناك نقص في بعض أصناف السكر، إذ ليست هناك ندرة من السكر، ولكن نقص في العرض، خاصة بالنسبة «للقالب والأقراط».

الأسباب ديال هذه الأشياء قبل ما غادي نذكرها: غادي نبغي نذكر بأنه الانتاج الوطني من السكر ديال «القالب والأقراط» والسكر المسحوق، وصل في نهاية 1997 إلى 930 ألف طن، في حين أن الاستهلاك هو فقط 916 ألف طن، إذن هناك فائض ثم أن المخزون الاحتياطي وصل في نهاية مارس 1998 إلى 95387 معنى هذا يتجلى من هذه الاحصائيات على أنه مايخصش يكون أي نهائي ندرة أو قلة في العرض ديال السكر في الأسواق، إذن الأمر تيتعلق بأشياء أخرى خارجية، لكن يجب توضيح هنا أن هناك أسباب أخرى موضوعية، ولكن استغلت من طرف بعض المحتكرين وبعض المضاربين :

أولا : أن الانتاج ديال السكر من طرف "كوسيمار" اللي هي شركة تنتج مايقرب من 80% من السكر المستهلك بجميع أصنافه، هذه الشركة بناءا على مطالب تقدم بها عمالها، كانت تتشتغل يعني بدون انقطاع، فالعمال طلبوا على أنهم يرتاحوا يومين في الشهر 2 ديال الحدودة في الشهر، إذن معنى هذا أنه هذا انعكس على الإنتاج ديالها، ثم التوقف الموقت للانتاج بالشركة ديال السكر وتقريبا تادلة «سوتا»، هذه لأنه خصهم باش يعملوا واحد العدد ديال الاصلاحات والتطهير كذلك والتنظيف ديال الآلات ديال الإنتاج للتحضير للموسم المقبل، فهذه الشركة هي متخصصة بالخصوص في القالب، الآن ضاعفت الانتاج ديالها، وشرعت في الانتاج البارحة، وأصبح انتاجها يشكل 120 ألف طن في السنة، ثم كذلك هناك سبب آخر، الطلب المرتفع على اقتناء صنف السكر خاصة القالب خلال فترة عودة الحجاج من الديار المقدسة، تنعرفوا على أنه القالب دائما يستعمل فالهدايا وفي مثل هاته المناسبات، ثم كذلك التهافت في الشراء بسبب الاشاعات حول ندرة السكر، لما ابدات الاشاعات ديال الندرة، ولا لي دخل يشري 2 كيلوا، تايشري 5 أو 6 معنى أنه صبح المخزون انتقل من الاسواق وأصبح في البيوت، الوزارة يعني خذات تدابير لرفع الانتاج من هاذ الانواع اللي الآن يعني فيها طلب، وغادي اترفع الانتاج بحوالي 25000 طن سنويا يعني غادي تزاد الطاقة الانتاجية بنسبة 15%، وهنا أذكر بأن هناك قانون ديال 12-10-1971 اللي تيعاقب على الاحتفاظ بالبضائع أو المنتوجات المعدة للبيع مع الامتناع من ارضاء طلبات المشترين أو استعمال الميز بين الناس في البيع، وطبعا اثبات هذه المخالفات ممكنة بواسطة أعوان محلفين يناط بهم اختصاص تحرير محاضر في هذا الشأن، لكن الحكومة تثق في نزاهة ووطنية التجار والمنتجين في أن يساعدوا على توفير وتزويد الأسواق بما يحتاجه المواطنون ويقنع بالربح الحلال، وأعتقد بأن ضميرهم سيكون خير رقيب على تصرفاتهم لأنه الأساس والهدف وهو أننا نوفروا خاصة هاذ المواد الاستراتيجية في غذاء المغاربة أن تكون متوفرة، وأن لايضطروا الحكومة بأن تقوم بضبط محاضر المخالفات وانزال العقوبات، نفضل أن ينتبه هؤلاء، وأن يحكموا ضميرهم، ويوفروا السلع لتكون في متناول المواطنين، شكرا للسيد الرئيس، والسادة المستشارين.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير، هل هناك تعقيب، شكرا.

السؤال الموالي في قطاع الشبيبة والرياضة، يتعلق باستعداد الفريق الوطني لخوض غمار بطولة كأس العالم، تقدم به المستشار السيد : حسين الحداوي، فليتفضل.

* المستشار السيد حسين الحداوي :

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

خلفت مشاركة فريقنا الوطني في نهاية كأس افريقيا للأمم التي جرت أطوارها "ببوركينا فاسو" ردود الأفعال بالنظر إلى المستوى المتواضع الذي ظهر به فريقنا الوطني بالرغم من أن الجميع كان

يؤهله للعب أدوار طلائعية في هذه البطولة، ونحن على مشارف بداية كأس العالم، التي ستجري بالديار الفرنسية، ينتابنا بعض القلق على مستوى المشاركة المغربية في هذه البطولة، لذا أتقدم إليكم السيد الوزير بالسؤال الآني التالي :

ماهي استعدادات بلادنا للمشاركة في هذه التظاهرة العالمية، بما يليق وسمعة بلادنا في المجال الرياضي، علما أن مشاركة الدول الآن في مثل هذه التظاهرات أخذت تكتسي أبعاد كثيرة، اقتصادية، سياسية، وحضارية، إلى جانب البعد الرياضي، وشكرا.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار،

الكلمة للسيد وزير الشبيبة والرياضة،

* السيد وزير الشبيبة والرياضة :

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

أشكر السيد المستشار أولا على طرحه لهذا السؤال، ويشرفني أن أعطيكم بعض التوضيحات المتعلقة بالتظاهرة العالمية التي سيشهدها العالم بعد بضعة أسابيع، والتي سميت بتظاهرة القرن. بهذه المناسبة، أود أن أطمئن السيد النائب المحترم أن فيما يخص بلادنا لقد تمت جميع الاجراءات وجميع الاستعدادات لخوض غمار هذه التظاهرة المهمة، وألخصه نظرا لضيق الوقت سألخص الاجراءات المتخذة في ثلاثة محاور :

أولا: فيما يخص تهييء الفريق، لافائدة لأسرد عليكم جميع المقابلات والمواعيد التي ضربت لهذا الفريق لتهييئه، وإنما أقتصر على إقامته بتسع مقابلات في غضون ستة أشهر الاخيرة، وإقامته لمعسكرات تهييئية في هذا الوقت بالذات وخاصة المقابلات الكبيرة التي ستشهدها بلادنا في الأيام القليلة المقبلة بمناسبة كأس الحسن الثاني بالدار البيضاء، والتي ستشارك فيها أجود وأقوى الفرق العالمية، ومن بينها انجلترا وفرنسا، وبلجيكا.

أما **المحور الثاني**، فيتجلى في تحميس الجمهور المغربي وفي هذا الصدد فقد قامت الوزارة بتنسيق مع جميع المرافق الحكومية والهيآت الأخرى، بإعداد برنامج خاص، لتحفيز وتشجيع الجمهور المغربي للالتحاق بالديار الفرنسية لمساندة فريقنا الوطني كما تعلمون بأهمية المساندة ديال الجمهور. وفي هذا الصدد أود أن أشير إلى ما تقوم به الجالية المغربية التي حاولت المرافق الحكومية تشجيعها وتحفيزها وتسهيل المأمورية لها للمساهمة في تشجيع الفريق الوطني وبهذه المناسبة أود أن أنوه وأشكر جاليتنا المغربية بالخارج على ماقامت به وتقوم به ليل نهار، أشكرهم وأتمنى أن أعمالهم ستزكى بالنجاح إن شاء الله.

أما **المحور الثالث**، فيتجلى هذه السنة في الفرصة التي أعطتها الحكومة الفرنسية والهيآت الفرنسية المشرفة على كرة القدم، وتتجلى في إعطاء الفرصة لجميع الدول المشاركة لاظهار قدراتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والرياضية إلى آخره.

وفي هذا الإطار قامت الوزارة بارسال عدة بعثات بتنسيق مع سفارتنا بباريس، وقد تم إبتداءا من يوم أمس، ارساء عدة مرافق في محطات القطار والطرق والمحطات الطرقية والمطارات إلى آخره...

وفي هذا الصدد الأعمال جارية بتنسيق مع جميع المرافق الحكومية مشكورة على مجهوداتها، وقد أعطيت الانطلاقة يوم أمس لهذه التظاهرة الثقافية التي نتمنى من ورائها وسيكون إن شاء الله، نتمنى من ورائها إضافة تلميع صورة بلادنا المشعة كما تعلمون، لقد فات الوقت ولكن أرجو من السيد الرئيس أن في الختام أن أقوم بدعوات جميعا مع الشعب المغربي الذي شد أنفاسه ويشد أنفاسه إلى هذه التظاهرة العالمية، ونرجو من الله التوفيق، والسلام عليكم ورحمة الله.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير، أظن هناك تعقيب، تفضل السيد المستشار.

* المستشار السيد حسين الحداوي :

سيدي الرئيس،

السيد الوزير،

أولا التعقيب ديالي ماشي تعقيب كتعقيب ولكن أولا لأطمئن السيد الوزير على أن كل الشعب المغربي قلبه مع الفريق الوطني، ولكن التساؤل ديالنا في إطار الاستعدادات كاينة استعدادات والمهم في هذه الاستعدادات هما الاستعدادات التقنية، لأن حنا بغينا آش بغا الشعب المغربي بغا وجه مشرف عارفين المستوى ديال المغرب ولكن وجه مشرف كسنة 86 والسنوات الأخيرة، إذن باش نعرفوا بأن قلب الشعب المغربي كلوا غادي معا الفريق الوطني، راه كاين تساؤلات حتى على التركيبة ديال الفريق الوطني، التركيبة ديال الفريق الوطني اللي بداو كايتكلموا عليها بعض الجرائد وجل الجرائد وجميع المواطنين والمحبين في كرة القدم، إنه شفنا بأنه كاين شي نسيان في الفرق، ألا يعقل أن في الفريق ديالنا لاعب كالبهجة، اللي كان من أكبر الاعبين، واللي ظهر فبوركينا فاسو، وتقصى من اللائحة، حنا هذا سؤال علاش هذا غير سؤال واحد من الأسئلة اللي كانعطيوك، وهناك بعض اللاعبين أخرين واللائحة طويلة. وشكرا.

* السيد رئيس الجلسة :

تفضل السيد الوزير.

* السيد وزير الشبيبة والرياضة :

السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

ما بغيتش نعطي التوضيحات فيما يخص تهييئ الفريق، وعدد المقابلات اللي غادي نديروها ها إفران راهم مجموع في إفران اليوم فمعسكرات تدريبية، وغدا غادي يكونو هنا إلى آخره، ومن بعد الدار البيضاء، ومن بعد فرنسا، واحد المسلسل بدون توقف، مسلسل دقيق جدا، يكفيكم الحال أننا طلبنا الجالية المغربية التي أعود إليها مرة أخرى داروا واحد التظاهرة في فرنسا غادي يجمعوا 40 ألف مغربي كانوا بغاو يديروا واحد الاستقبال فالبداية بعد النزول ديال الفريق الوطني ففرنسا، بغاو يجمعوا 40 ألف مغربي لاستقبال الفريق ديالنا، مع الأسف نظرا لدقة البرنامج اللي دار لهذا الفريق ما تمكناش نعطيوهم ساعة واحدة ما يمكنش، وكاتعرفوا المشاكل ديال "LA CONCENTRATION".

أما فيما يخص الجانب التقني ديال الفريق، حنا عندنا الثقة في التقنيين ديالنا، وفي الناس المشرفين على هذا الجهاز هذا، وقد أعطوا نتائج بمجرد الوصول إلى كأس افريقيا وإلى كأس العالم، راه هاذ التقنيين عطاو النتائج ديالهم كانظن أن الوصول إلى كأس العالم راه ما معطياش لواحد العدد ديال الدول اللي عندهم وسائل وعندهم مؤهلات كثر منا وخصنا نحمدوا الله.

أما فيما يخص الاعبين واللائحة اللاعبين، ما يمكن ليش نقول ليكم أنا هذاك من اختصاص التقنيين وأقول ليكم أن عندنا الثقة، وقد تم تعزيز الطاقم التقني، بشخص عنده دراية وأعطى برهان على الفعالية ديالو والسير الحسن ديالو لموازرة المدرب الوطني والطاقم التقني الآخر وكلكم تتعرفوا الناس لي متبعين الجرائد كايعرفوا هذا العملية هذه، ولهذا أظن أنه من الناحية التقنية ماخليناش من جهدنا وكناكدها للسادة المستشارين المحترمين، راه جميع الوسائل لا المادية ولا التقنية ولا حتى تحفيز الجماهير كيما قولت لكم، راه ما خلا حتى شي واحد من جهدوا، ونرجو مرة أخرى الكمال من عند الله، والسلام عليكم.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير، في إطار الأسئلة الآنية دائما، تقدم المستشار: السيد محمد بوداس بسؤال في قطاع الصحة، فليتفضل ببسط هذا السؤال.

* السيد المستشار محمد بوداس :

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

الأخت والإخوة المستشارين الأجلاء،

عرفت حوادث السير ببلادنا خلال هذه السنة ارتفاعا مهولا، جعل الرأي العام الوطني يهتز لهذه الظاهرة المؤلمة التي أخذت وبسرعة تتزايد نتيجة عدة عوامل من بينها :

الحالة المتلاشية للطرقات، الحالة الميكانيكية المتردية لبعض الشاحنات، السرعة المفرطة، عدم احترام قانون السير، وهذه عوامل كثيرا ما تفرز حوادث سير مفجعة وقاتلة، يذهب ضحيتها أناس أبرياء، وتتعرض بسببها أسر إلى الضياع.

إن ماوقع السيد وزير الصحة بالحاجب ومراكش وشفشاون وتازة وغيرها من مناطق المملكة لتجعلنا نقف وقفة نأمل حول هذه الظاهرة، سيما وأن المستشفيات وفي جل المناطق تقف في بعض الاحيان عاجزة عن مواجهة الموقف لانقاذ الضحايا لانعدام التجهيزات الضرورية المناسبة لذلك، وكمثال لذلك السيد الوزير، لاشك بأنكم سمعتم بالحادثتين اللتين وقعتا في بضعة أيام على الطريق الوطنية المغاربية رقم 6 قرب مدينتي واد امليل، وكرسيف باقليم تازة، واللتين خلفتا 24 قتيلا وقرابة 50 جريحا، ومهما تعددت الأسباب من حيث حالة الطرق وانعدام تجهيزاتها وعدم احترام قانون السير يبقى الاجماع قائما على أن وسائل الاغاثة وضعف تجهيزات المستشفيات يزيد في استفحال الازمة، كما أنه لامجال بثاثا للحديث عن مفهوم الاسعافات الأولية، والتي تبقى مجردة عن أي تصور فعلي وواقعي أمام الافتقار لأبسط التجهيزات الضرورية لانقاذ مايمكن انقاذه من الضحايا، كذلك لكون عدد سيارات الاسعاف جد محدود، وبل وحتى العدد الضئيل والمحدود لايتوفر على أبسط المعدات اللازمة لشروط الاسعاف بالاضافة إلى انعدام الادوية، الشيء الذي يهدر طاقات الأطر الصحية رغم مجهوداتهم الجبارة التي يقومون بها وخارج أوقات عملهم أحيانا، فتبقى تدخلاتهم رغم الجهود خجولة أمام عدم توفرهم على الامكانيات الفعلية للقيام بدورهم خير قيام.

إن الوضعية الصحية ببعض الأقاليم تتطلب السيد الوزير تدخلا آنيا ومستعجلا وفعالا لما تعرفه البنية التحتية من تدهور، إلى هذا الحد السيد الوزير، نسألكم ماهي الاجراءات الآنية التي تنوون القيام بها لاصلاح هذا الوضع المتردي، والذي ينعكس سلبا على حياة وصحة عدد هائل من الابرياء؟ وشكرا.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير.

* السيد وزير الصحة :

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة والسيدات المستشارين،

أشكر السيد المستشار المحترم على سؤاله المتعلق بالحادثتين اللتين وقعتا في واد أمليل وبالخصوص في جماعة «بوحلو»، وذلك يوم 17- 4 0- 98 على الساعة 2 والنصف ليلا أو صباحا، أما الحادثة الثانية المتعلقة بگرسيف 10كلم من گرسيف، والتي وقعت 7 أيام بعد ذلك، أي 24 على الساعة الحادية عشرة و 45 دقيقة، وبالفعل هاتين الحادثتين هي مؤلمة جدا لاسيما وأنها ضاع فيها في محل الحادثة عدد من الوفيات وعددهم هو 23، 7 في بوحلو، والباقية في گرسيف هذا هو العدد الصحيح، ولكن هذا ما شي مهم، المهم هو أن مع الأسف كل الحوادث اللي كتوقع كتجني الأرواح،

بطبيعة الحال كاين عدد من الجرحى اللي يمكن لينا نعرفوهم بالضبط، حيث أنه فيما يتعلق بالحادثة الاولى كاين 33 جريح، وبالنسبة للحادثة الثانية 27 جريح، بطبيعة الحال هذا لا يعني أنه غادي نگول بأن جميع الأمور على أحسن ما يرام فيما يتعلق بالتجهيزات وميدان الصحة بصفة عامة، ولكن فيما يتعلق بهاتين الحادثتين الواقع أنه كان مجهود لابأس به في انقاذ ما يمكن انقاذه، حيث كانت التجهيزات كانت يعني مندوبية الصحة قامت بواجبها في الوقت المناسب لا بالنسبة للحادثة الأولى، ولا بالنسبة للحادثة الثانية، كانت الاسعافات الأولية تعطات بالنسبة لواد امليل، أو في المركز الصحي لواد أمليل، ثم بعد ذلك نقلوا المرضى إلى «ابن باجة»، حيث كان الطاقم كاملا قام بواجبه أحسن قيام، قدر المستطاع بطبيعة الحال، وهذا لاشك فيه رغم أن مستشفى ابن باجة على أي حال فيه ما يكفي من التجهيزات، يحتاج إلى الأكثر لاشك، ولكن فيه ما يكفي، بالنسبة لسيارات الاسعاف فكان 4 سيارات إسعاف تابعة لوزارة الصحة، ثم سيارة الوقاية المدنية، ونفس الشيء بالنسبة للحادث الذي وقع قرب گرسيف، وذلك يعني 10 كلم لهذه المدينة، وعلى أي حال كان كذلك تدخل مهم استعملت فيه عدد ديال سيارات الاسعاف 4 بالاضافة إلى سيارات الوقاية المدنية وبعض السيارات الخاصة، و كان مع الأسف 16 ديال الأشخاص اللي توفوا في هذا الحادث الثاني، وتوفاو في محل الحادث، أما بالنسبة للأخرين فقد يعني مشاوا لمستشفى ديال گرسيف في مرحلة أولى حيث خداو الاسعافات الاولية، ثم اللي احتاجوا باش يمشيوا لابن باجة مشاوا لابن باجة، وكانت 2 العمليات اللي دارت فذاك السرعة، هذا يعني أنه على أي فالواجب كان.

هذا من جهة، أما من جهة أخرى، النقطة المتعلقة بتدعيم التجهيزات الطبية وربما نستطيع في مرحلة مقبلة أن نتطرق إلى الموضوع بالنسبة للمغرب ككل، ولكن بما أن كان السؤال يتعلق بمنطقة خاصة فلدي بعض الأجوبة حول هذا الموضوع، ولتدعيم التجهيزات الطبية الاستشفائية بهاتين الدائرتين، فإن الوزارة تعمل على إتمام بناء مستشفى واد أمليل الذي هو في طور الانجاز بطبيعة الحال، هذا مستشفى محلي ما تيكونش فيه جميع الاختصاصات، ولكن مستشفى، حتى يكون جاهز في المستقبل القريب لتلبية الحاجات الملحة في الميدان العلاجي والاستشفائي، كما سيتم العمل على إعادة ترميم مستشفى گرسيف مع تعزيزه بقاعة للعمليات، لأن كتعرف بأن المستشفى هذا كذلك ما فيه قاعة العمليات، وربما هذا في هاذ السنة غادي يكون واجد.

بالنسبة لقسم المستعجلات، بطبيعة الحال كتعرفوا بأنه كاين واحد السياسة حاليا، لتحسين قسم المستعجلات، وفي هذا الاطار غادي يكون كذلك يعني ابن باجة من جملة المستشفيات اللي غادي تستفد من هذا الدعم، ولكن على أي حال هذا المستشفى كيتوفر على طاقم متكامل وعلى التجهيزات الضرورية ماشي الكافية ولكن الضرورية، الراديو ومختبر للقيام بالدور المنوط به على أحسن وجه، وكيضم 3 ديال القاعات ديال العمليات، كما يوجد مشروع توسيع قسم الولادة في طور الانجاز حيث بلغت نسبة الأشغال فيه 90%، هذا بطبيعة الحال ماشي معناه أنه هادشي كافي راه ما زال خاص الأكثر، ونتمنى على حسب الامكانيات أن يكون ذلك وشكرا.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير، تفضل السيد المستشار.

* المستشار السيد محمد بوداس :

السيد الوزير، لاشك من خلال مصالحكم المتواجدة بالاقليم، تعرفون أن راديو المستعجلات معطل منذ 6 أشهر، أي عندما وقعت هاتين الحادثتين كان الراديو المستعجلات معطلا، ثم إن هناك بعض الأجهزة خاصة للتدفئة عرضة للضياع والاتلاف بهذا المستشفى، ثم إن هناك ما دمنا نتكلم عن المستشفى ابن باجة، ثم إن هناك البناية رغم حداثتها، أخذت تتصدع في بعض حجراتها،

فنلتمس من السيد الوزير إن كان ممكنا أن يبرمج زيارة ميدانية للتعرف في عين المكان على حقيقة الأمر، وشكرا.

* السيد رئيس الجلسة :

الكلمة للسيد الوزير.

* السيد وزير الصحة :

السيد المستشار،

في الحقيقة، بطبيعة الحال جميع المناطق غادي تبرمج باش نديروا زيارة وشوفوا الأمور في محلها، وأما فيما يتعلق بصيانة، هذا الشيء راني قلت لك بأن هناك ترميم عام ويدخل في إطاره إصلاح بعض الأمور، التي ينبغي إصلاحها في أقرب الوقت، ومن جملتها بطبيعة الحال ما ذكرتم هو الراديو، لأنه أساسي بطبيعة الحال، وشكرا.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا،

حضرات السيدات والسادة،

انتهت حصة الأسئلة الآنية وننتقل الآن إلى بقية الأسئلة، ونعود إلى قطاع الصحة بسؤال يتعلق بالمراحل التي قطعها مشروع التغطية الصحية للمستشار السيد أحمد القادري، فليتفضل.

* المستشار السيد أحمد القادري :

السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

السادة الوزراء،

الأخوات المستشارات،

لايخفى على أحد أهمية قطاع الصحة وأثره على التنمية التي تعتمد على العنصر البشري بالدرجة الاولى، الشيء الذي جعل الحكومة تخصص فقرة واضحة ترسم الأهداف التي ستتبعها في مجال الصحة، فقد جاء في التصريح الحكومي وفي مجال الصحة، ستعزز الحكومة الجهود المبذولة لتحسين الاستفادة من العلاجات الطبية، اعتمادا على تقوية التجهيزات الأساسية الموجودة، ووضع نظام لتمويل علاج الفئات المعوزة، وتنمية التأمين على المرض، وتطبيق سياسة اجتماعية ناجعة، في مجال الأدوية. ونحن نعرف مدى ما تعانيه الطبقة الفقيرة وذات الدخل المحدود، من أجل تأمين متطلبات التطبيب والعلاج، ولهذا فإن قضية التغطية الصحية، تشكل ملفا كبيرا ومهما، ونحن نعرف أن السيد الوزير المحترم لايتوفر على العصا السحرية، ولكننا متيقنون من أن تفانيه ووطنتيه وكفاءة السيد الوزير، ستجعله يتغلب على كل الصعوبات، ولهذا نريد من السيد الوزير أن يؤكد للمجلس ومن خلاله للرأي العام الوطني عن المراحل التي بدأت وزارتكم في اتخاذها لاخراج هذا المشروع إلى حيز الوجود، وشكرا.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد وزير الصحة.

* السيد وزير الصحة العمومية :

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد المستشار،

السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب،

أشكر السيد المستشار على سؤاله المتعلق بالتغطية الصحية، والذي في الحقيقة أن الموضوع هو كتعرفوا جميعا أنه عندو واحد الأهمية خاصة بالنسبة لنا، ولا بالنسبة للحكومة ككل حيث أنكم سمعتوا في التصريح الحكومي على هاذ النقطة دقها السيد الوزير الأول.

بطبيعة الحال هذا الموضوع هو واحد الموضوع اللي ماشي جديد، يعني منذ سنوات كايوقع الكلام على التغطية الصحية، وعلى التأمين الصحي وكانت كمشروع، وقد سبق أن قدم للبرلمان آنذاك، وهذا المشروع يتعلق بالتغطية الصحية، والتأمين فالحقيقة ديال الفئات المنظمة. ولكن كذلك مرحلة أخرى من فئات الغير المنظمة، إلا أنه وقع واحد العدد ديال الأخذ والرد في هذا الموضوع ثم ذهب المشروع إلى اجتماعات الحوار الاجتماعي، باش يوقع فيه واحد الشكل ديال التوافق، وبعد ذلك لازال الأمر كما تعلمون، إنما هذا الموضوع هو أساسي لأنه هو الذي غادي يمكن في الحقيقة باش المغاربة يمكنهم يتعالجوا ككل يعني جميع المغاربة يتعالجوا بصفة معقولة وفي إطار الكرامة، ومن أجل ذلك، نحن منكبين الآن على تهييء المشاريع الأساسية في هذا الموضوع لاسيما وأن الرؤية اللي كاينة الآن هي واحد الرؤية اللي غادي يكون فيها 3 ديال الفئات، يعني فئة الضعفاء الاقتصاديين أو الضعفاء أصحاب الدخل المحدود، واللي هذا بطبيعة الحال كيخص يكون عندهم واحد الشكل ديال التأمين على المرض، ولكن هذا التأمين على المرض كيخصوا يكون واحد الأسلوب ديال التمويل ديالو واللي ماشي هما اللي ماشي هما اللي كيوملوه، وإنما كيخص واحد الأسلوب عن طريق الدولة وعن طرق أخرى، وكاين بطبيعة الحال القطاع المهيكل اللي عندو الأساليب ديالوا والقطاع الغير المهيكل اللي خصو كذلك يكون عندو واحد الإمكانية ديال التأمين على المرض، وفي هاذ الحالة هذه غادي يمكن باش المغرب كلوا يكون عندو تغطية صحية كافية، وهذه هي النقطة الأساسية، ولكن المهم هو أن حنا في مرحلة كنديروا واحد العمل أساسي اللي هو يتعلق بالمعوزين لأن هاذوا هما اللي كيخصهم نبداوا بهم ما يمكنشي نبداو

بالقطاعات المهيكلة، ونخليو المعوزين لا سيما وأنهم هما لا كا يكونوا الطرف الكبير ديال المرضى اللي كا يجيوا بالخصوص للمستشفيات، وبالتالي ماللي غادي يكون مهيء القانون راه بطبيعة الحال غادي يتوضع أمامكم وغادي يمكن ليكم تدرسوه، ولكن الفكرة الأساسية هو أنه يبقى واحد التحديد ديال شكون هو اللي معوز، ويكون عندوا واحد البطاقة ديالوا حتى إلى مشا يتعالج كايمشي في إطار الكرامة ماشي بحال إلى كايتعطاه الانسان صدقة، وهذه نقطة أساسية، وثانيا كيخص يكون واحد التأمين اللي عندو، وهذاك التأمين اللي كاتخدوا على عاتقها بطبيعة الحال الدولة في شكل من الأشكال، ثم القطاعات الأخرى المهيكلة وغير المهيكلة، اللي غادي يكون عندها واحد الأسلوب ديال التأمين، إذن هذه هي الخطوط العريضة ديال التفكير في البرنامج، ولكن بطبيعة الحال في وقت لاحق إن شاء الله غادي توصلكم هاذ القوانين اللي هي في إطار التهييء ووضع النقط الأخيرة وشكرا.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير،

الكلمة للسيد المستشار المحترم،

* المستشار السيد أحمد القادري :

السيد الرئيس،

السادة المستشارون،

استمعنا بإمعان إلى الجواب الذي تقدم به السيد وزير الصحة المحترم ونحن نسجل بارتياح التزام الحكومة بالإعتناء بتأمين العلاج للطبقة الفقيرة والمعوزة، كما أشار إلى ذلك السيد الوزير، وكذلك نسجل باعتزاز أن الحكومة ستقوم بهذا التمويل عن طريق التضامن والتكافل ليس على حساب هذه الطبقة، وهذه عناصر أساسية نسجلها بارتياح، ونلتمس من السيد الوزير أن يكون الإسراع في الإتيان بهذا المشروع إلى البرلمان وشكرا.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار،

ننتقل الآن إلى قطاع الاتصال، وأعطي الكلمة لأحد المستشارين السيدين : جمال بن ربيعة أو عمر الجزولي الذين تقدما بسؤال حول إمكانية خلق قنوات جهوية، فليتفضل أحد المستشارين.

* المستشار السيد جمال بن ربيعة :

بسم الله،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

بعد الاستحقاقات الأخيرة أصبحت بلادنا تتطلع إلى التنمية الشاملة بفعل استثمار مؤسسة الجهة التي أصبحت الآن قائمة الذات، وينتظر تفعيلها في المدى القريب والمتوسط لتصبح أداة حقيقية للإقلاع الاقتصادي والاجتماعي في اتجاه إحداث تنمية متوازنة ومتفاعلة، تعم كافة أرجاء المملكة، وإذا كان من الضروري تمكين جهات المملكة من الاعتمادات المالية الكافية، واتاحة كافة الامكانات لها لمباشرة التخطيط والتنمية، فإنه في اعتقادنا أن إحدى العناصر الأساسية المساهمة في التنمية، تكمن في الاعلان الجهوي، وخاصة المرئي منه، نظرا لعمق تأثيره في الأفراد وقدرته على تأطيرهم وتوجيههم، ومن هنا تأتي أهمية بعث فكرة خلق قنوات جهوية، تكون عاملا مساعدا في تدعيم مؤسسة الجهة وتنميتها.

سيدي الوزير،

فهل تفكر الوزارة على الأقل في المدى القريب في خلق نماذج للقنوات الجهوية خاصة وأن التجربة أكدت محدودية الاعلام المركزي على الاحاطة بكل ما يكتنف جهات المملكة من غنى وتنوع في شتى المجالات، وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير الاتصال.

* السيد وزير الاتصال :

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

أشكر السيدين المستشارين على سؤالهما وأقصد المستشار المحترم السيد عمر الجزولي، والمستشار المحترم السيد جمال بن ربيعة وأشاطرهما الأهمية التي يعلقانها على الاعلام العمومي الجهوي، وأذكر في البداية أن الوزارة تنظر باهتمام كبير إلى هذا الجانب من حيث الاعلام المكتوب وكذلك السمعي البصري، وبالنسبة للاعلام المكتوب نحن نهيء لتكوين مهني على صعيد الجهات لكي تكون هناك عناصر قادرة على إدارة المؤسسات الصحفية وكذلك اتفقنا مع بنك الانماء الوطني للانماء الاقتصادي على تهييء دراسة جدوى لاقامة مطابع في تسع مدن وهذه الدراسة جاري الآن إجراؤها.

بالنسبة للسمعي البصري وله أهمية حاسمة كما يعلق السيدان المستشاران، الحكومة منفتحة على المبادرات التي قد تتم في هذا المجال وهناك ما لا يقل عن 15 ملف عند الوزارة ترمي إلى إنشاء محطات إيذاعية على الخصوص، نظرا لأن التلفزيون له تكلفة عالية في بعض الجهات، وهناك واقع حال دون البث في هذه الملفات من قبل، وهو انعدام قاعدة قانونية لتنظيم هذا المجال، ولملإ هذه الثغرة نحن

نعد مشروع قانون لتنظيم المبادرة في السمعي البصري، ويمكن أن أذكر هنا أن لجنة المتابعة للمناظرة قد انتهت في هذا الأسبوع من دراسة هذا الموضوع، والأفكار الآن ناضجة في هذا الاتجاه بحيث سيمكن أن نتوقع في القريب العاجل فتح إذاعات جهوية بالشراكة ما بين المجالس المنتخبة وما بين القطاع الخاص، والهيآت المعنية مثل الجامعة، مثل الغرف، والمجتمع المدني.

وبالنسبة للتلفزيون فإن الأمر باهض التكلفة، ولكن يمكن أن نتوقع أن تكون هناك مبادرات في هذا المجال يقوم بها القطاع الخاص، وأيضا هناك تفكير في تحويل دور الاذاعات الجهوية البالغ عددها 9 إذاعات حتى الآن، وهكذا فإنه من الممكن أنه في المدى القريب يمكن أن نتقدم بنصوص في هذا المجال، وأن نتوقع وجود مبادرات في هذا المجال أيضا. شكرا.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً السيد الوزير، ننتقل إلى قطاع السياحة بسؤال يتعلق بصيانة الشواطئ المغربية، وحمايتها واستثمارها في مجال السياحة، للمستشارين السيدين أحمد التويزي وعمر الجزولي، فليتفضل.

* المستشار السيد أحمد التويزي :

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

قبل طرح السؤال لابد أن نعتذر للسيد الوزير عن عدم تمكننا من الاجابة في الأسبوع الفارط، نظرا لأن الرئاسة كانت قد رفعت الجلسة، وكنا نعتقد أن الجلسة قد رفعت بصفة نهائية، ولهذا وجب الاعتذار.

سؤالي السيد الوزير هو يخص مشكل الشواطئ المغربية، فالمغرب والحمد لله كما نعلم جميعا يتوفر على شواطئ شاسعة وعذراء، هاذ الرصيد من الشواطئ يمكن أن يستغل في الميدان السياحي لكل تنمية أو تطور في هذا الميدان.

ولا يخفى عليكم السيد الوزير أن بعض الدول المتقدمة، قد أقرت تشريعات مهمة في ما يخص البناء في محاذاة الشواطئ، ونذكر منها مثلا الدولة الاسبانية على أنها منعت منعا كليا البناء بالأسمنت بمحاذاة الشواطئ، والملاحظ فيما يخص الشواطئ المغربية أنها تتعرض سنويا إلى هجوم للأسمنت المسلح، مما يقلص من طولها ويبعد عنها صفة الطبيعة العذراء، التي أصبحت الآن هي العنصر الأساسي في جلب السياح، سواء كانوا سياح خارجيين أو السياحة الداخلية، وهاذ البنايات تترتب عنها مشاكل بيئية فيما يخص هذه الشواطئ، فيما يخص تصريف المياه، فيما يخص واحد العدد ديال المسائل التي تعاني منها الشواطئ المغربية.

لذا أتقدم بهذا السؤال وهو : هل وزارة السياحة تتوفر على منظور يذهب في اتجاه صيانة هذه الشواطئ وحمايتها؟ باعتبارها ثروة مهمة في مجال السياحة؟ وباعتبارها كذلك ثروة لكل المغاربة؟ إلى الزيادة على ذلك فإن فالمراكز الحضرية مثلا حدا المدن كانشوفوا على أن الشواطئ أصبحت إما في ملك الفنادق الفاخرة، أو في ملك الخواص، وهاذ المسألة خطيرة جدا بالنسبة مثلا بحال الدار البيضاء بحال أكادير بحال تطوان، كانشوفوا 20 كلم كلها، أصبحت ملكا خاصا يحرم المواطن المغربي من أن يتمتع بهاذ الثروة، لي هي ثروة ديال بلادنا، ولهذا نطرح عليكم السيد الوزير هاذ السؤال وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار المحترم، الكلمة للسيد الوزير.

* السيد وزير السياحة :

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدتان، والسادة المستشارون المحترمون،

جوابا على السؤال اللي تقدم به المستشاران المحترمان السيد أحمد التويزي، والسي عمر الجزولي، لا يسعني إلا أن أشاطرهم الرأي، بأن الشواطئ ديالنا عرفات وتعرضات خلال هاذ السنوات الأخيرة لبعض المشاكل البيئية والمعمارية، وإلى استمر الوضع على هاذ الحالة فغادي تمس بالوظيفة السياحية ديالها والاستجمامية، فبعضها ما تتوفرش معا الأسف الشديد على التجهيزات الأساسية بما فيه الكفاية، مما قد يشكل واحد الحاجز أمام النمو السياحي الداخلي والدولي، واللي بغيت نأكد للسادة المستشارين بأن وزارة السياحة حريصة كل الحرص على حماية الشواطئ ديالنا من البنايات اللي كتشوه الجمالية ديالها، وكذا من التلوث اللي تيهدد السلامة ديالها والجودة ديالها ابتداء من التهيئة ديالها والتجهيزات ديالها إلى مرحلة ديال الاستغلال ديالها سياحيا، فالسبب وقالوه السادة المستشارين هو أن السياحة الشاطئية تتشكل قاطرة لتنمية السياحة الوطنية، نظرا لامتداد السواحل ديالنا على أكثر من 3500كلم على الواجهتين المتوسطية والأطلسية، وتساهم حاليا بما لا يقل عن 50% من المدخول السنوي للسياحة، فوزارة السياحة تتعتبر نفسها من الناحية المبدئية، طرفا من الأطراف اللي هي معنية بصيانة الشواطئ ديالنا والحماية ديالها إلى جانب الادارات المعنية والسلطات والمجالس المحلية، وكذا الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، وفي هذ الاطار قامت وزارة السياحة في حدود الاختصاصات ديالها بواحد المسح

شامل مكنها من تحديث 150 موقع سياحي من بينها أكثر من 60 موقع ساحلي قابل لإقامة محطات سياحية استجمامية، وغادي تسهر الوزارة ديال السياحة مع كل الجهات والادارات المعنية اللي تدخل ميدانيا وعمليا في إعداد وتجهيز هذه الشواطئ والاستثمار بها من أجل احترام المعايير المعمارية والمقاييس وكل الشروط والقواعد اللي هي متعلقة بحماية البيئة والصيانةديالها والحفاظ على السلامة ديالها من طرف المستثمرين والمستفدين من المنتوج السياحي.

وهنا لابد باش نذكر بالتعليمات الملكية السامية لصاحب الجلالة أيده الله، حول نظافة المدن والحفاظ على رونقها المعماري والجمال ديالها، وهي تعليمات اللي غادي يأدي المفعول ديالها من بعد إنجاز إلى تحسين المدن عموما، بما في ذلك المدن الساحلية، وأختم القول بأن المسؤولية ديال الحفاظ على الشواطئ هي مسؤولية ديال الجميع، والسلام عليكم.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً السيد الوزير، السادة الوزراء، السيدات والسادة المستشارين، تطبيقا للمقتضيات المادة 122 من القانون الداخلي للمجلس، نرفع الجلسة لمدة 10 دقائق، وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

بسم الله الرحمان الرحيم،

نستهل جلستنا اليوم بسؤال حول المحاكم التجارية للمستشار السيد محمد الأنصاري، فليتفضل بطرح سؤاله.

* المستشار السيد محمد الأنصاري :

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أخواتي، إخواني المستشارين المحترمين،

إنه من المعلوم أن المحاكم التجارية المستحدثة ببلادنا تحظى باهتمام كبير من طرف عدة شرائح من المجتمع المدني بما فيه من رجالات للأعمال وقضاة ومحامين، وأنه من الملاحظ كذلك أن هذا الانجاز يعد في حد ذاته رائدا وواعدا، إذ سيضمن بحول الله التطبيق السليم للقوانين الجاري بها العمل في الميدان التجاري، إلا أنه يلاحظ أن المرسوم الصادر بتاريخ 28 أكتوبر 1997، قد حدد عدد المحاكم التجارية الابتدائية منها والاستئنافية في 6 بالنسبة للأولى و3 بالنسبة للثانية فقط.

وإن هذا التوزيع للمحاكم التجارية سواء منها الابتدائية أو الاستئنافية قد أبرز عدة تساؤلات وطرح عدة مشاكل، من أهمها :

أولا عدم احترام أو عدم تطبيق الالتزام الحكومي السابق الذي بموجبه كان مقررا أن تحدث محكمة تجارية ابتدائية بكل جهة من الجهات السبع للمملكة المنشأة بمقتضى مرسوم 1971.

ثاني تلك المشاكل هو ضرب مبدأ تقريب القضاء من المتقاضين في الصميم، وذلك باضطرار المتعاملين مع تلك المحاكم من قاض ومحام وتجار ومستثمرين راغبين في مباشرة بعض الاجراءات بأقسام السجل التجاري، إلى قطع عدة مسافات تصل في بعض الأحيان إلى 100 الكيلومترات، وضياع وقت كبير.

ثالث المشاكل وهو خلق نوع من التمييز بين المناطق والأقاليم والجهات، وتهميش بعضها رغم أهميتها.

رابعا عدم انسجام ذلك التوزيع للمحاكم مع مبدأ الجهوية واللامركزية في ميدان القضاء التجاري.

خامسا اعتماد معايير غير سليمة إذ انطلقت الوزارة من عدد القضايا التجارية الشيء الذي لا يمث للحقيقة وللواقع بصلة في أرض الواقع.

سادس المشاكل وهو إقصاء عاصمة المملكة كمحكمة تجارية استئنافية الشيء الذي يخرج عن النهج المتبع بالنسبة للمحاكم المهمة التي تتواجد بالعاصمة.

وإن هذه المعطيات وهذه المشاكل جعلتنا نسائل السيد الوزير، وزير العدل المحترم، عن ما هي المعايير المعتمدة من طرف وزارة العدل لتحديد عدد ومقرات المحاكم التجارية الابتدائية منها والاستئنافية؟

ثانيا ما هي الاجراءات التي ستتخذها الوزارة مستقبلا، وبصفة استعجالية من أجل تدارك هذا الخصاص وإحداث محاكم تجارية في بعض الجهات؟ وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير.

* السيد وزير العدل :

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

في البداية أود أن أشكر السيد المستشار على هذا السؤال الوجيه الذي حضى باهتمام الجميع، في جوابي أريد أن أخبر أن القانون المحدث للمحاكم التجارية نص على أن عدد المحاكم يحدد بمرسوم، وكذلك مقر المحاكم، ودوائر الاختصاص لهذه المحاكم.

وبالفعل تم تحديد عدد المحاكم التجارية، في المرحلة الأولى أو في بداية هذه التجربة، تم تحديد عدد المحاكم التجارية كخطوة أولى في 6 محاكم تجارية ابتدائية، و3 محاكم استئنافية، وفي هذا الصدد اعتمدنا في الوزارة على المعايير الآتية :

أولا عدد القضايا التجارية في كل منطقة وفي كل جهة، وإذا اسمحتوا السيد الرئيس، غادي يمكن نعطي بعض الأرقام اللي للإحصائيات اللي اعتمدنا عليها في الوزارة.

مثلا في دائرة نفوذ الدار البيضاء وجدنا أنه خلال سنة 96 كانت 11850 قضية تجارية محالة على المحاكم، في دائرة الاختصاص ديال الرباط كانت 3628 قضية تحالت على المحاكم، في فاس 2918، في مراكش وفي أكادير 2400 تقريبا نفس المبلغ 2455 و2461، وفي طنجة كان 1302 ديال القضايا اللي تحالت على هاذ المحاكم.

في حين أن بعض المناطق الأخرى الاحصاء كايعطينا عدد أقل بكثير فمثلا بالنسبة لدائرة الاختصاص ديال مكناس وصلنا لـ 417 قضية، أو بالنسبة للمنطقة الشرقية وصلنا 390 قضية.

هذا هو إذن المعيار الأول اللي خديناه بعين الاعتبار هي أهمية القضايا التجارية الموجودة أو المحالة على المحاكم خلال سنة 96.

المعيار الثاني كان هو عدد القضاة المتكونين في المادة التجارية، واللي كانوا عندهم استعداد باش يتبعوا خلال سنتين تداريب تكوينية إضافية، وهذا كذلك مقياس خديناه، وكذلك قيد بالنسبة لينا، لأنه العدد ديال القضاة اللي كانوا متخصصين في الميدان التجاري واللي عبروا على استعداد باش يكملوا تكوينهم كان محدود.

المعيار الثالث كان بالنسبة لكتابة الضبط عدد الأطر المؤهلة للعمل في المحاكم الجديدة، وكذلك الأطر اللي عندها استعداد باش تتبع ندوات ديال التكوين التكميلي أو التكوين الاضافي.

بطبيعة الحال المعيار الرابع هو الامكانيات المادية المتاحة لإحداث مقرات جديدة، وتجهيزات جديدة، وخزانات متخصصة في الميدان التجاري، وذلك بكتب يعني كتعلق بالقوانين المغربية وكذلك بالقوانين الأجنبية.

الهدف من كل هذا هو أننا ننشأوا محاكم قادرة على مواكبة التغيرات الاقتصادية والتغيرات القانونية لي عرفها القانون المغربي خلال هذا السنين الأخيرة، وكذلك إحداث محاكم مؤهلة للتجاوب مع الحاجيات الملحة للمقاولين وللتجار، وكذلك محاكم قادرة على إرجاع الثقة في القضاء التي هي كما هو معروف أساس النمو الاقتصادي وعنصر فعال في تشجيع الاستثمارات.

يبقى في النهاية أننا نعيش الآن مجرد انطلاق لتجربة جديدة علينا أن نوفر لها كل الشروط لنجاحها، حتى نتمكن تدريجيا وبكيفية مبرمجة وعقلانية من تعميم هذه التجربة، دون أن يكون هذا التعميم على حساب جودة الخدمات القضائية، وعلى حساب مستوى المحاكم، وعلى حساب الكفاءة والنزاهة الضرورية في هذه المحاكم، وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً السيد الوزير، الكلمة للسيد المستشار المحترم.

* المستشار السيد محمد الأنصاري :

شكراً السيد الرئيس،

شكراً السيد الوزير على البيانات التي أفاد بها المجلس الموقر ومن خلاله الرأي العام الوطني، إلا أنني أؤكد للسيد الوزير أن تلك المعايير التي أخذت بها الوزارة، لم تكن مدققة ولا سيما بالنسبة للمعيار الأول بخصوص بعض الجهات، بحيث أن هناك بعض الجهات على سبيل المثال لا الحصر التي تضررت كثيرا من هاذ التوزيع الذي أتى به المرسوم بالنسبة لإحداث المحاكم التجارية، وأسوق من بين تلك الجهات كما قلت على سبيل المثال لا الحصر في جهات مكناس تافيلالت، التي تتوفر على عدة معطيات ومميزات تجعل وتؤهلها لتكون قبل غيرها محطة لمحكمة تجارية ابتدائية على الأقل، ومن بين تلك المميزات :

أولا أنها كانت من بين الجهات السبع المحدثة بمقتضى مرسوم 1971، التي لم تعرف تغييرا رغم التقسيم الجديد، ثم أنها تحتوي على ما يقرب 10% في المائة من ساكنة المغرب، ثم إنها تتوفر على مساحة تقدر بـ 72 ألف كلم، أي بلجيكا وهولندا، ولكسومبورغ مجتمعة كلها مع بعضها، ثم أكثر من ذا وذاك، فإن بها محكمتين استئنافتين، واحدة من الدرجة الاستئنائية، وبها 4 محاكم ابتدائية، وكذلك المعيار الأول الذي أتى به السيد الوزير كان عند التدقيق في القضايا عندما كنا نناقش في الولاية السابقة المحاكم التجارية قد بني على معطيات غير حقيقية، نظرا لعدم وجود غرف تجارية مخصصة في محكمة الاستئناف بمكناس، وبالراشيدية وعدم إحصاء القضايا الرائجة في المحاكم الابتدائية التابعة للجهة.

ثم هذه الجهة كذلك تتوفر على رواج اقتصادي واستثمارات مهمة جدا في كافة المجالات وبها ثلاث غرف تجارية، إذن هنا نقول بأنه ينبغي على الوزارة أن تعيد النظر وأن تتدارك الخصاص بالنسبة لبعض الجهات، نحن نضبط تلك الجهات التي حظيت بالمحاكم، ولا

نريد أن تهمش جهات على حساب جهات أخرى، لأن هذا سيضر بالتجربة في أساسها، ويتسرب نوع من التشكك في هذه التجربة بالنسبة للمستثمرين اللذين يجدون عدة صعوبات للانتقال من أجل أخذ ورقة في السجل التجاري، وأعطي مثال يأتي على بعد 800 أو900 كلم إلى فاس، أو جهة أخرى لأخذ ورقة تجارية، هذا شيء يتنافى مع ما توخاه المشرع من إحداث هذه المحاكم، وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً السيد المستشار المحترم، شكراً.

ننتقل إلى قطاع التربية الوطنية، وأعطي الكلمة لأحد المستشارين السيدين أحمد التويزي، وأحمد المالكي لتقديم سؤالهما المشترك حول العمل بنظام التفويج في تدريس العلوم الفيزائية بالسلك الثاني بالنسبة للتعليم الأساسي.

* المستشار السيد أحمد التويزي :

شكراً السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

السيد الوزير لا يخفى عليكم أهمية الأعمال التطبيقية في ميدان التربية والتعليم، هذه الأعمال التطبيقية في المؤسسات التعلمية تعلمون أن لها دورا أساسيا في صقل المواهب وفي تنمية الملاكات الناشئة، وتنمية كذلك المواهب والكفاءات، وكما تعلمون المواد التي لا يمكن تدريسها إلا بالاعتماد على الأعمال التطبيقية، ونذكر بالذكر على سبيل المثال الحصر العلوم الفيزيائية.

والملاحظ في هذا الإطار أنه عندما شرع في تدريس العلوم الفيزيائية من المستوى السابع من التعليم الأساسي ابتداء من الموسم الدراسي السنة 91-92، للإشارة إلى أن قبل هاذ الفترة ما كانتش هاذ المادة تدرس في هذا المستوى.

ونظرا لعدم توفر العدد الكافي من المدرسين لتغطية العجز الناتج عن إضافة هذا المستوى الجديد أعطيت تعليمات وزارية للإعداديات التي تعاني من هذا العجز، أن تدرس العلوم الفيزائية للقسم بأكمله، بغض النظر عن التفويج، أي بدل نظام التفويج.

وأصبح هذا الحل المؤقت لأن هذا كان موقت، ظاهرة سارية منذ أزيد من سبع سنوات في اللحظة التي نسعى فيها إلى إكساب التلاميذ الناشئة معارف علمية ومهارات نظرية وتطبيقية، لذا السيد الوزير أتقدم لكم بالسؤال التالي :

هل يمكن لمدرسين لهذه المادة في ظل هذه الشروط أن يحققا الحد الأدنى من الغايات والأهداف المتوخاة من تدريس العلوم الفيزيائية، ويطبق روح نصوص المذكرات الوزارية خصوصا المتعلقة بالتقويم والمراقبة المستمرة؟ وفي نظام التفويج، كيف يمكن التركيز على البعد التجريبي هاذ البعد اللي أساسي ومهم في تدريس هذا المواد؟ إذن في نظام التفويج، كيف يمكن التركيز على بعد تجريبي كبعد بيداغوي، علما أن تغييب هذا البعد في تدريس المواد الفيزيائية يجعلها شكل بدون محتوى؟ وهل هناك تدابير تنوي الوزارة القيام بها لحل هذه الاشكالية؟ وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير.

* السيد وزير التربية الوطنية :

شكراً السيد الرئيس،

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون،

تساءلتما السيدان المستشاران عن جدول تدريس مادة الفيزياء والكيمياء في أقسام الدور الثاني من التعليم الأساسي، ونحن لا نتوفر لا على التفويج ولا على إمكانيات القيام بأعمال تطبيقية بكل معنى الكلمة.

إنني أشاطركما الرأي في الاستخلاص السيدان المستشاران، وأقول بصريح العبارة لا يمكن للمدرس في هذه الظروف أن يحقق الحد الأدنى من العمل التربوي المطلوبة منه، واسمحوا لي السيد الرئيس أن أتقدم ببعض الأرقام حتى يكون الجميع على بينة من الأمر، فنتوفر الآن على 3664 أستاذ في مادة الفيزياء والكيمياء، لتلقين هذه المادة إلى 925685 تلميذ، وهذا يعطينا معدل أستاذ بالنسبة 252 تلميذ، أو بعبارة أخرى أستاذ يتكفل بتسيير 8 أقسام، هذا يعني أننا لنا عجز في هذا الميدان، وهذا العجز يقدر بـ 1500 أستاذ، ثم فيما يخص التفويج لابد أن نعلم أن من ضمن 30600 قسم فقط 16200 أو على الأقل عفوا 16200 لا تتوفر على إمكانية تطبيق نظام التفويج، فهذه الأرقام أظن أنها أرقام دالة، وتبين مذا الهدر الذي يحصل نتيجة هذه الأمور، وحتى لو استطعنا تعميم التفويج، وهو تقدم نسبي على المستوى التربوي بالمقارنة مع ما هو موجود الآن، فلا نتوفر على أقسام للأشغال التطبيقية المجهزة بكل معنى الكلمة، والأبهى في الأمر هو أن وزارة التربية الوطنية منذ سنة 1993 لم تقتني أي مادة من المواد ديداكتيكية الخاصة بهذه المواد، فما هو السبب في ذلك، فالسبب يعزى إلى أمرين في تصوري، الأمر الأول متصل مع برنامج التقويم الهيكلي، الذي حرمنا من توظيف عدد كبير من الأساتذة، ولم يمكننا من التوفر على الاعتمادات الضرورية للقيام بتدريس هذه المواد

بشكل معقول، ولكن هناك سبب ثاني يرجع إلى مشاكل التنظيم داخل وزارة التربية الوطنية.

فأخيرا هل هناك تدابير تنوي الوزارة القيام بها الآن لاستدراك الأمر، أقول نعم سنقوم بذلك، ولكن لا بد أن نعلم أن نتائج هذه التدابير لن تكون على المدى القصير، بل ستكون على المدى المتوسط.

شكراً السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد الوزير، الكلمة للسيد المستشار.

* المستشار السيد أحمد التويزي :

في البداية لابد أن نشكر السيد الوزير على الصراحة الكبيرة التي أجاب بها عن هذا السؤال، ونعرف كذلك نعرفوا جيدا الغيرة ديالكم على هاذ الميدان، ميدان التربية والتعليم، هناك إقرار بأن هذه اشكالية إشكالية اللي هي خطيرة جدا بالنسبة لهذا التدريس، فالتدريس اللي عندنا خصاص فيما يخص الأساتذة، فالوقت الذي عدنا واحد العدد ديال الناس المجازين في البيولوجيا والفيزيك اللي هما ما كايديروا تا شي حاجة كاعدين ما كيديروشاي هذه إشكالية، إذن هنا كنطلبوا من السيد الوزير في إطار التضامن الحكومي، في إطار ما جاء في التصريح الحكومي على أنه غادي يكون إن شاء الله واحد النوع ديال البحث عن ما يسمى بمواقع الشغل للعاطلين، نتمنى أن يستدرك هاذ الموضوع، لأنها مسألة خطيرة جدا، تستدرك هذه المسألة، لماذا لأنها تربية وكتعرفوا هذه تربية ديال الناشئة، وما يمكنشاي باش نجيوا نديروا بعض الدروس، واللي هي غير دروس باش نعمروا الشقف مع التلاميذ، إذن هذه مسألة خطيرة خطيرة جدا، ونتمنى على أن السيد الوزير وكنعرفوا الكفاءة ديالوا على أنه غادي يعمل على تجاوز هذه المعضلة في الأمد القريب إن شاء الله.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً السيد المستشار، ننتقل إلى قطاع الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري بسؤال حول وقع المرسوم الذي وقعه السيد الوزير الأول القاضي برفع الرسوم الجمركية على الواردات من القمح الصلب والطري للمستشارين السيدين سعيد التادلاوي وعادل المعطي، فليتفضل أحدهما.

* المستشار السيد عادل المعطي :

شكراً السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين،

السادة الوزراء،

لقد وقعتم أول مرسوم السيد الوزير الأول المحترم في مشوار عملكم، والقاضي برفع الرسوم الجمركية على الواردات من القمح الطري والصلب، وتعتقدون أن هذا القرار من شأنه حماية المنتوج الوطني والفلاحي المغربي، ونتمنى أن يكون الأمر كذلك، لكن ما يبعث على التساؤل هو وقع هذا المرسوم على الأوساط الفلاحية؟ وماهي المستندات التي ارتكزتم عليها للقيام بذلك؟ وشكرا السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً السيد المستشار، الكلمة للسيد وزير الفلاحة.

* السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري :

بسم الله الرحمان الرحيم

شكراً السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين،

باغي نثير انتباه السيد الرئيس، أن هذا السؤال تطرح لثالث مرة، وبالتالي أنا حريص باش ما نضيعش الوقت ديال السادة المستشارين، وباغي نذكر السيد الرئيس بالمادة 292 ديال القانون الداخلي اللي تاتقول إذا لاحظ مكتب المجلس أن مستشارا طرح سؤالا شفهيا سبقت الاجابة عنه في جلسة سابقة، وأنه ليس هناك أي عنصر جديد يذكر جاز له تحويله إلى سؤال كتابي بعد إشعار المستشار واضع السؤال وشكراً لكم.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً السيد الوزير، السؤال مر من اللجنة المشرفة على الأسئلة الشفهية، ومر من المكتب في اجتماع المكتب السابق، وجدول وقرر جدولته في الجلسة العلنية ديال اليوم، فهل هناك جواب؟ أو لم يكن الجواب.

* السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري :

غادي نضطر نأكد نفس عناصر الجواب.

* السيد رئيس الجلسة :

بغيت غير نأكد للسيد الوزير أنك ما كتضيعش الوقت ديال السادة المستشارين.

* السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري :

لا هذا ضياع الوقت، أنا آسف وتانگولها بكل احترام، لا للسادة المستشارين اللي عندهم اهتمام بما يجري في هذا المجال، وبصفة عامة بالعالم القروي، فإذا أردتم السيد الرئيس غادي نأكد بأن هناك سبب أساسي، اللي دفع الحكومة باتخاذ أول إجراء يوم 19 مارس

من السنة الحالية، واللي بموجب تطبيق هذا المرسوم تم تحديد ثمن ديال فرينة المستوردة 260 درهم للقنطار، والقمح الصلب 320، وهذا جا كنتيجة طبيعية لانخفاض أسعار السوق العالمية.

شنوهيا الأهداف المتوخاة من تطبيق هذا المرسوم أساسا ضمان مصالح المنتج المغربي.

ثانيا نحاولوا ما أمكن من خلال تطبيق هذا المرسوم تفادي ارتفاع أسعار الدقيق والخبز.

وثالثا تثبيت مصاريف الدولة المخصصة لدعم فرينة، أي الدقيق الوطني المستخلص من القمح اللين.

فهذه السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

أهم عناصر الجواب، وباغي نضيف إلى سمحتوا واحد النقطة اللي هي مهمة، وما عندها إلى حد ما ارتباط بالسؤال ديال السادة المستشارين، أن الموسم ديال الحصاد تيمر في ظروف اللي هي جد حسنة، الآن كاين تقريبا 35% من المساحات المزروعة اللي تحصدات، وتقريبا النص منها أي مليون ديال الكتارات تتخص الشعير، والباقي ما بين فارينة والقمح، وأن التكلفة ديال الحصاد هاذ الموسم ما شي مرتفعة بالزاف بالمقارنة مع الموسم قبل الأخير اللي كان موسم جيد، معدل ديال 500 درهم لكل هكتار بالنسبة للحصاد اليدوي، وتقريبا معدل ديال 400 درهم بالنسبة للحصاد الآلي، أي اللي كاتستعمل فيه الماكينة ديال الحصاد،

وشكراً السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً السيد الوزير، هل هناك تعقيب، تفضل السيد التدلاوي.

* المستشار السيد سعيد التدلاوي :

شكراً السيد الرئيس،

أولا في البداية، أود أن أقول إلى السيد وزير الفلاحة، هذا سؤال كنا توجهنا به للسيد الوزير الأول، ولكن في إطار التضامن الحكومي لابأس جاوبنا السيد الوزير الفلاحة، غير اللي بغينا نذكروا هو أنه الفريق الديمقراطي والعمل في بداية مشواره داخل الغرفة الثانية قرر باش تكون معارضة بناءة، ومعارضة ماشي من أجل المعارضة، وإنما معارضة اللي كايمكن لها التنور وتساعد الحكومة، كما جاء على لسان القياديين ديالنا في الحزب، واللي بغيت نذكركم هو أن هذا السؤال هو أول سؤال فيما يخص المرسوم، توضع بتاريخ 98-70/4-6، لكن تبرمج في الثلاثاء وجا مع فاتح محرم، ثم في الأسبوع الموالي تعذر على السيد الوزير وعلى الحكومة كاملة باش تجاوبنا وقبلنا، ثم الأسبوع الأخير المنصرم، لم يبرمج بعد نظرا كانت هناك سؤالين آنين للفريق ديالنا، ولهذا حنا ما كانضيعوا الوقت لحتا الواحد، بل حنا تانبغيوا نوروا الحكومة، والرأي العام، لأننا حنا ما كانطقوش على الهواء، وإلى جينا ووضعنا هذا السؤال وبقينا متشبتين به، لأن الأسئلة اللي مرت في الغرفة في مجلس النواب، اللي هي كتواكب نفس السؤال أو عندنا، في الحقيقة، لم يشفي الغليل لناس العالم القروي والمهنيين والناس التقنيين في هذا الاطار، لأننا نحن كفريق عندنا ناس، ما كانجيوشاي ونوضعوا سؤال، كنعملوا بحث ميداني في أي سؤال قبل ما نوضعوه.

وعلى ذكر جواب السيد الوزير، أنا ما تتبشر شاي خير بالحصاد 35%، لأنه غدي نقول السيد الوزير، أن النص في هذاك الزرع راه كلوا ماء، والناس راهم نا شرينوا كان على الإرشاد الفلاحي وعلى بما يسمى هاذك الإذاعة ديال الصباح اللي كترشد الناس، تكول الناس آعباد الله، راه ماشي وقت الحصاد ونعلموا الناس كفاش يحصدوا ورشدوا الناس كفاش إيحصدوا، إنه هذه ماش وقت الحصاد، الناس راه الحصاد هذا العام إبدا تقريبا في أبريل، الزرع كان باقي خضر، ثم تكلفة الحصاد غير مرتفعة، شيء لا يفرح، لأنه باش غدي اخلصوا هذا الناس القرض الفلاحي شارين الماكن بـ 80، 90 مليون، هذه من جهة.

نرجع للموضوع، السيد الوزير، السؤال ديالنا علاش وضعناه؟ وضعناه لأنه هذا المرسوم ما حماشاي الفلاح، أقولها، وحما الناس المستوردين، وغدي نعطيكم أرقام السيد الوزير، أنا قبل ما يتوقع هذا المرسوم دخلت المغرب مليون و290000 و166 طن ديال القمح، في نفس التاريخ، في السنة الفارطة ديال 97، دخلت إلا 638 ألف طن و450 على سبيل المثال الميناءات اللي دخلوا هذا الشيء دخلت في "JANVIER" الدار البيضاء، طنجة، آسفي، الناظور، أكادير، المجموع 347 ألف مقابل السنة الفارطة 211000 هذ JANVIER، بالنسبة لفبراير كذلك الدار البيضاء، آسفي، الجرف طنجة، الناظور، أكادير 462000 وفي السنة الفارطة 241000.

تبعو معايا السيد الرئيس،

الدار البيضاء، آسفي، الناظور، طنجة، أكادير، مارس 480000 مقابل السنة الفارطة إلا 185000، السؤال اللي كنوضع على السيد الوزير قبل ما يرفعوا هذه التسعرة، واش عملو بما يسمى بـ : "L'INVENTAIRE DES STOCS" لأنه هادوك الناس المستوردين، الفرق مابين السنة الفارطة اللي هو 600000 طن زاد فيها ما يزيد على 50 سم السيد الرئيس، لي مقابل تقريبا 14 ولا 15 مليار اللي تزايد لهذ الناس ما حميناش بها الفلاح، شكراً السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير.

* السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري :

السيد المستشار عنده ديوانة خاصة به (تصفيقات) بكل صدق وأرقام وأرقام خاصة به وإلا الديوانة الرسمية مع من كنتعاملوا عندها صنفين من الاحصائيات، صنف أول خاص بالحكومة وصنف ثاني خاص بأصناف أخرى لكن بغي ناكد بكل صدق وبكل نزاهة وبكل وضوح للسيد المستشار لمرة أخرى كنشكرو على المعطيات اللي شار ليها أن حسب المعطيات اللي عندنا كوزارة انطلاقا من المعطيات اللي سلمتها لينا الديوانة منذ تطبيق هذا المرسوم ابتداء من 19 مارس حتى شي صفقة من الحبوب المعنية ما دخلت إلا إذا دخلت بكيفية لا نعرفها جميعا أو يعرفها البعض، أما الحكومة والوزارة انطلاقا من المعطيات الرسمية لا علم لنا بذلك، لو كان هذ شي صحيح لو غادي يكون عندو تأثير قوي ومباشر على ثمن قرينة وثمن القمح بل الأكثر من ذلك أن البارح وقبل البارح، مشيت للحوز، اللي هي منطقة ما فيهاش الحبوب تتساهم بـ : 2% من الانتاج الوطني في ميدان الحبوب واللي هي من المناطق المتضررة من أكبر المناطق المتضررة، وفي نقاش مباشر مع الفلاحة كلهم صفقوا للمرسوم ديال 19 مارس للسنة الحالية بدون استثناء لا الكبير ولا المتوسط ولا الصغير، نقطة أخيرة، الشعير أو الحبوب فيهم الماء غير منشورين، أنا عملت 550كلم، كلشي مغلف بل أكثر من ذلك، تنعتبر بأن الحصاد اللي جا بكري ظاهرة مزيانة لأن الحرث بدا بكري، ولو ما بداش الحرث بكري لكانت كارثة لوهذ 62 مليون ديال القناطر إمكن ما نجيبوا منها إلا 40 أو 35 وشكرا للسيد الرئيس مرة أخرى.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الوزير، معاناة الفلاحين من جراء القروض هو موضوع السؤال الذي تقدم به المستشار السيد : ناجم أبا عقيل، فليتفضل لبسط سؤاله.

* المستشار السيد ناجم أبا عقيل :

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

السيدتان السادة المستشارون المحترمون،

وبعد،

طبقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين أطلب منكم جواب السيد الوزير على سؤالنا وهو مايلي :

لاشك أنكم تلمسون عن قرب المشاكل التي يعاني منها الفلاحون الصغار من جراء المتابعات التي يمارسها الصندوق الوطني للقرض الفلاحي والمعاكسات ذلك على وضعية الفلاحين الصغار خصوصا وأن المحصول السنوي أقول لهذه السنة ليس مضمونا بالنسبة التي كانت متوقعة لذلك فإن الفلاحين الصغار معرضين للمتابعات القضائية لذلك فإننا نتساءل عن الاجراءات التي أعدتها الحكومة لتوقيف كل المتابعات وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير.

* السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري :

شكراً السيد الرئيس،

تنبغي نشكر السيد ناجم أبا عقيل، على هذا السؤال لأنه مهم وفي وقته، وفي هذا الاطار، بغي نذكر السيد المستشار والسيدات والسادة المستشارين بأن القرض الفلاحي منذ شهر مارس الماضي نظم واحد العملية لفائدة صغار الفلاحين وهاذ العملية تتمثل أولا في إلغاء الفوائد العادية، أي «لانتريس» العادي وكذلك لا نتريس اللي ناتج على التأخير وإلغاء كذلك مصارف المتابعات القضائية وهاذ الشي كلوا لصالح صغار الفلاحين، لكن صغار الفلاحين اللي الديون ديالهم تتعود إلى آخر شهر من سنة 1989، وكمقياس عملي باش هذه العملية تعطي الثمار ديالها، وتكون عندها نتائج ايجابية بالنسبة لهذه الفئة من الفلاحين، هاذ العملية تتهم الفلاحة كلهم اللي تيتعاملوا مع الصناديق المحلية لأن الفلاح الصغير هو اللي عندو حساب أو كيتعامل بكيفية مباشرة مع الصناديق المحلية وكذلك جزء من الفلاحة اللي كيتعاملوا مع الصناديق الجهوية، فالمرتقب أن هذه العملية، غادي يستفذ منها ما يقرب من 40 ألف فلاح، وهذا غادي يكلف تقريبا مليار ديال الدراهم بالنسبة للقرض الفلاحي، ولحينا على المسؤولين ديال القرض الفلاحي باش يقوموا بواحد العملية ديال التحسيس والاتصال المباشر، الاتصال الفردي، بهاذ الفئة من الفلاحين بدون شك، غادي تتاح لينا الفرصة في الأسابيع والأشهر المقبلة إن شاء الله، باش نعملوا تقييم أمام السيدات والسادة المستشارين، وشكراً السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير، هناك تعقيب.

* السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري :

شكراً معالي الوزير، شكرا على التوضيحات، ولكن كيبقى السؤال مبهم، والجواب كذلك تيبقى مبهم، أولا الصندوق الوطني للقرض الفلاحي الذي أصبح بنكا تجاريا وأنه بدأ في اجتماعاته مع الابناك التجارية، هناك تخوف، واش هذ الصندوق غادي يبقى ضامن المهمة

ديالوا أو أنه زادْ عليه واحد العبئ آخر ديال البنك التجاري وحنا كلنا تنعرفوا أن الابناك التجارية، المهمة ديالها هي الربح، فتخوفنا أنه ربما أنه دخل في المجموعة المهنية للأبناك المغربية، واجتمع ربما مرة أو مرتين في هذه المجموعة، ولكن كذلك هنا بقت نقطة ديال الفلاحة الصغار، العدد مهم جدا هو 40000، ولكن هذا معالي الوزير أنه الفلاحة الصغار المستفيدين من الصندوق يفوق بكثير 40000 وخاصة منهم الصغار اللي عطوا الضمانات ديال أرضهم وأرضهم ساكنين في أرضهم اللي عندو 5000درهم وعاطي الضمانات ديال مائة ألف (100000) درهم والسكنى ديالوا، الآن هاذوا متابعين منقولوش بأنه راه في الحقيقة هذه العملية تخادت في مارس، ولكن راه حاليا هناك متابعات لا في الشمال ولا في الوسط، ولا في الجنوب،

فسؤالي أشنهوا الاجراءات اللي اتخذت أولا بالنسبة للصندوق اللي تحول إلى بنك ؟ من طبيعة الحال غادي تقولوا لي بأن هذه العمليات منذ سنة 1987 اللي تحولوا ولا كانوا : الصندوق الوطني للقرض الفلاحي، القرض العقاري والبنك الوطني للتنمية الاقتصادية فالسؤال ديالي كيتعلق خاصة بالصندوق الوطني للقرض الفلاحي،

وماهو مصير هذا الصندوق وما مصير المتعلقين به؟،

شكرا السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير.

* السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري :

شكراً السيد الرئيس،

بغي نطمئن السيد المستشار بأن القرض الفلاحي هو عضو في المجموعة المهنية للأبناك المغربية ولكن هذا لا يزول له خصوصيته، الخصوصية اللي عند القرض الفلاحي هو أنه تيخص يبقى أداة للتنمية القروية، الآن ما كاين أي تغيير جديد نهائي بالنسبة لهذه المؤسسة اللي تتهمنا جميعا، كاين مشروع ديال الاصلاح، وهذا المشروع ديال الاصلاح في إطار قانون ما يمكنا نتافقوا عليه إلا بعد مناقشته داخل البرلمان بغرفتيه، ولكن تنبغي نقول للسيد المستشار، خصنا نكونوا واعيين للأهمية ديال هذه المؤسسة هذي وما نمشيوش في المنطق ديال التسهيلات اللامشروطة لأن إلى مشينا في هذه المنطق، كونوا متيقنين بأننا غادي نقبروا القرض الفلاحي ولكن أنا معاك من لي تتقول بكيفية ضمنية أن الأخطاء ديال البعض ما تيخصش إيخلصوها الصغار والمتوسطين من الفلاحة ديالنا، خص إيكون واحد النوع من البيداغوجية جديدة ونفسرو للزبناء ديال القرض الفلاحي أن هذه مؤسسة ديالهم، وخصهم إدافعوا عليها، ولكن إيكون واحد منطق جديد، وتكون واحد النظرة جديدة، باش نحافظوا على القرض الفلاحي كأداة أساسية للتنمية القروية، وشكراً السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير، ارتفاع فاتورة السقي هو السؤال الذي تقدم به المستشار المحترم السيد أحمد أبو الفرج، فليتفضل.

* المستشار أحمد أبو الفرج :

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

إن القطاع الفلاحي يكتسي أهمية خاصة ودوراً فعالا بالنسبة للاقتصاد الوطني، إذ يساهم في الانتاج الداخلي الخام ويشكل ركيزة أساسية في الدخل الإجمالي للفلاحين، وقد شهد هذا القطاع في الأواني الأخيرة، ارتفاع فاتورة ماء السقي حيث قامت المكاتب الجهوية بالاستثمار الفلاحي، بتقسيم هذه الفاتورة على شطرين وإرغام الفلاحين بتسديد فاتورة الشطر الثاني في الوقت الراهن الذي يتسم بجمود مادي لدى غالبية الفلاحين، نظرا لإقبال الفلاح على جمع المحصول الذي يتطلب عدة مصاريف،

ترى ماهي المقاييس التي اتخذتها وزارة الفلاحة في تطبيق خطة فاتورتين في السنة، رغم أن تشريع الاستثمار الفلاحي ينص على دفع مستحقات ماء السقي بعد جمع المحصول السنوي؟، أشير إلى أن وزارة الفلاحة سبق لها أن تعهدت بتعميم العدادات بالأراضي السقوية لضبط الاستهلاك الحقيقي لكل بقعة، وقد اتخذت من منطقة الزمامرة لإقليم الجديدة النموذج لهاته التجربة الملحة من طرف الفلاحين، فمن منطقة إلى منطقة، يختلف سعر ماء السقي، فهل سيتم تقنين ثمنه مع العلم أن أراضي غير مستغلة خلال فصل الصيف، تخضع هي الأخرى لواجبات الأداء، ضمن فاتورة الشطر الثاني.

السيد الوزير،

ماهي التدابير التي اتخذتها وزارة الفلاحة في هذه الشأن؟ وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير.

* السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري :

السيد الرئيس،

تنبغي أولا نشكر السيد المستشار على سؤاله اللي فعلا تيطرح نقطة أساسية بالنسبة للمستقبل ديال الفلاحة في بلادنا واللي مرتبطة بالمياه الفلاحية، هذه نقطة تيخصنا نتعاملوا معها بحذر كبير وبواحد

المنظور اللي كذلك تيراعي المستقبل، بطبيعة الحال، من السهل القول بأن الفاتورة ديال الماء ثقيلة، وممكن نكونوا متافقين، لكن ثقيلة بالنسبة لليوم، وممكن تكون خفيفة بالنسبة للغد، الآن الوضع ديال المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي وضع اللي هو غير مريح وطبعا هذا جاي مشي فقط من النظام اللي تبنات عليه استرداد، الشيء الذي يخص الفلاحين أو المستعملين للمياه الفلاحية يؤديوه كل ستة أشهر للمكاتب الجهوية، بدون شك أن هناك مشاكل أخرى مرتبطة بتدبير هذه المكاتب بنهج معين إلى غير ذلك، وحنا فاتحين هذا الملف داخل وزارة الفلاحة والتنمية القروية، باش نشوفوا المستقبل لأن الماء بالنسبة للقرن 21، هو البترول بالنسبة للقرن 20، والدول التي ستحافظ على سيادتها وعلى الكرامة ديالها وغادي تواجه التحديات هي الدولة اللي فعلا غادي توضع استراتيجية قوية تنقول قوية للحفاظ على هذه المادة التي هي صراحة مادة نفيسة جدا وحيوية، وشكرا السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير، الكلمة للسيد المستشار المحترم.

* السيد المستشار أحمد أبو الفراج :

شكرا السيد الوزير على هذه التوضيحات، حقيقة الفلاح وصل لواحد الحد ديالو الذي يعرفه الجميع لأن تكلفات السقي بطريقة الرش أصبحت تثقل كاهل الفلاح، إذ وصل سعر الماء إلى أزيد من 3500 درهم للهكتار الواحد، في الحين أن نفس الزراعة السقوية بطريقة السقي بالسيلان (DÉGAT) لا تتعدى 1400 أو 1500 درهم للهكتار، فأين هي حظوظ منتوج مستعملي السقي الرش بالسوق أمام منتوج مستعملي السقي بالسيلان (DÉGAT)؟ لذا نطلب من السيد الوزير خلق نوع من التوازن في تسعيرات ماء السقي كإعفاء الفلاح من الضريبة على القيمة المضافة (T.V.A.) التي تخضع لها فاتورة ماء السقي، وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار المحترم، السيد الوزير.

* السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري :

شكراً السيد الرئيس،

عندي إضافة بسيطة، طبعا تناخذ بعين الاعتبار الاقتراح ديال السيد المستشار، ونتمنى تكون فرصة مقبلة باش نعطيه الجواب النهائي انطلاقا من الشيء الذي تفضل به، لكن بغي غير نذكر السيد المستشار بأن هذا النظام الحالي اللي كيمكن الفلاح من تأدية واجب المياه واللي كيشمل مرحلتين خلال السنة هو قرار متفق عليه حتى من طرف الفلاحة نفسهم وهذا قرار ديال بعض المجالس الادارية ديال بعض المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي، مشي قرار كيف تيتقال أحادي الجانب اللي ممكن يضر بالميزانية ديال الفلاحة بالعكس هو تعمل لهدف هو التخفيف من وزن الفاتورة السنوية اللي هو وزين ثقيل وكذلك من بعض الإمكانات المالية لبعض المكاتب للاستثمار لتواجه نفقات الكهرباء لأن حتى المكاتب الجهوية التي لا تؤدي فاتورة الضوء تتكون مضاعفات اللي هي سلبية بالنسبة لعملية السقي كلها والآن بالنسبة لمنطقة دكالة كاين على سبيل المثال متأخرات التي تقدر بـ120 مليون درهم، فموقف المكتب الجهوي، والوزارة الوصية موقف صعب جدا، ما العمل؟ هذا سؤال تنطرحوا عليكم السادة المستشارين ما العمل؟ لأن تنطمحوا باش المكاتب الجهوية تقوم كذلك بدور متجدد بالنسبة للتنمية القروية وما تبقاش فقط مقابلة غير القطاع ديال الري الكبير أو المتوسط بل تفتح أوراش جديدة بالنسبة للطرق القروية بالنسبة للتجهيزات الصغرى، حنا تنطمحوا في إطار تقييم التجربة ديال المكاتب الجهوية باش هذه الأداة ديال التدخل ديال الدولة تستاجب لمجموعة ديال المتطلبات التي هي متطلبات جديدة، فهذا سؤال مطروح علينا جميعا، هناك متأخرات اللي الحجم ديالها مهم جدا، واللي تتعرقل التطور ديال المكاتب الجهوية فأنا كنلتزم أمام السادة المستشارين بأن الحلول لا تضر بالفلاح ولكن كذلك تيخص حلول التي تضمن البقاء على أساس المراجعة ديال المكاتب الجهوية وشكراً لكم.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير، ننتقل الآن إلى قطاع التجهيز بسؤال حول التدابير المتخذة لا نشاء الطرق لفك العزلة عن العالم القروي للمستشار المحترم السيد رحو الهيلع فليتفضل.

* المستشار السيد رحو الهيلع :

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

تعتبر البنيات الطرقية من العناصر الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لكل منطقة منطقة، بحيث تساهم الطرق بواحد بفعالية كبيرة لتنشيط عوامل الانتاج وتسهيل التنقل، غير أن واقع هذه البنيات في الوسط القروي تبقى دون المستوى، والطرق المعبدة تبقى قليلة جدا، إن لم أقل شبه منعدمة بحيث لا تتعدى معدل 15 كلم لكل جماعة قروية بالطبع تبقى هناك مسالك ولكن كل ماحل فصل الشتاء تتصبح حتى هي بدورها منعدمة، وتصبح معها للأسف الدواوير في عزلة تامة، وغير خاف عليكم المشاكل والمحن التي يعاني منها السكان القرويون من جراء هذه العزلة فهاذ الناس كما تعرفون ما عندهمش الصبيطار حذاهم، هذا الناس ما عندهومش حوانت منين يتقضاو وهذا الناس ما عندهمش مدرسة حداهم، ما عندهمش الطريق منين يدوزو، ولذا

نتساءل السيد الوزير المحترم، وهنا كنتحصروا بشدة عن العزلة، عن المحن وعن الواقع المزري اللي تيعيشها العالم القروي، لذا نتساءل السيد الوزير عن التدابير والاجراءات التي ستتخذها وزارتكم في فك العزلة عن العالم القروي؟ وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة للسيد الوزير.

* السيد وزير التجهيز :

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

من خلال الأسئلة التي توصلت بها الآن وزارة التجهيز، هذا السؤال تردد عدة مرات على الأقل إلى ما خانتنيش الذاكرة تكرر تقريبا خمس مرات، هذا إن دل على شيء، يدل على الأهمية ديال الطرق القروية وفك العزلة على العالم القروي، والاعتناء به، ولا أحد يجادل بذلك، إذن السؤال : ماهي الاستراتيجية؟

وكما سبق لي أن قلت عندما أجبت عن هذا السؤال أظن في مجلس النواب أن الاشكالية ليست هي إشكالية استراتيجية، ولا تدابير، أولا غير ذلك، إنما هي استراتيجية الدراسة التقنيات باش نديروا طرق خاصة بالعالم القروي، كل شي هذا الشيء موجود في الوزارة كوزارة تقنية، لها مختصون في الميدان، ولها خبرة طويلة يعترف بها الكل في هذه الميدان، الاشكالية هي إشكالية التمويل فبالرغم من أهمية البرنامج الوطني للطرق بالعالم القروي، كما تعرفون السيد الرئيس، السادة المستشارين المحترمين هذا البرنامج لا يهم، ولا ينطوي إلا على 10000 كلم من أصل 38000 اللي كاينة هي مستعجلة الآن يجب إنجازها وأنا أشاطر السيد المستشار المحترم، تدخله وأشاطر جميع السادة النواب والمستشارين الذين تدخلوا في هذه الصدد، ونحن حاليا في إطار هذا البرنامج الذي يمتد على 9 سنوات، ما تنجزو إلا حوالي 1000 كلم سنويا فالعملية التي قام بها السيد المستشار، إذا قسمنا 1000 كلم على 60 عمالة أو إقليم كتجي بين الناظور 15 ولا 16كلم غير كافية، كاين الاقليم اللي ما تجيش فيه حتى 15 كلم فإذن ما العمل؟ وهنا هي استراتيجية واللي كما جاء في التصريح الحكومي هو البحث عن موارد مالية جديدة والرفع من وثيرة الانجاز عفوا إنجاز الكيلومترات التي ستنجز خلال سنة بحيث نحن الآن بصدد رفع هذا العدد من 1000 إلى 3000 كلم سنويا وذلك لتلبية حاجيات العالم القروي الأولوية في أجل المعقول والسلام عليكم ورحمة الله.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير.

ننتقل إلى قطاع الطاقة والمعادن، بسؤال حول كهربة العالم القروي للمستشارين السيدين : المعطي عادل ومحمد هلال، فليتفضل أحد المستشارين.

* المستشار السيد أحد واضعي السؤال :

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

لا يخفى على أحد أن إيصال الكهرباء إلى جميع البوادي والقرى النائية لإدماجها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، أصبح من الاختيارات الأساسية ضمن البرامج التنموية، لكن الواقع يعكس عكس ذلك، بحيث نجد أن الجهات المسؤولة قامت بتنسيق أعمدة الكهرباء، وربطها بالأسلاك في العديد من البوادي دون تشغيلها، والسبب في ذلك يرجع إلى مطالبة السكان والجماعات المحلية المساهمة في تكلفة التجهيز مع العلم أن هذه الأخيرة حديثة العهد، ولا تتوفر على إمكانيات وموارد تؤهلها لذلك وفي هذا الاطار نسائلكم السيد الوزير حول جدوى فلسفة كهربة العالم القروي، وما هي الاجراءات والتدابير المجمع اتخاذها، لمعالجة هذه الإشكالية؟

وشكرا السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير.

* السيد وزير الطاقة والمعادن :

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارين المحترمين،

في البداية وقبل أن أجيب على هذا السؤال المهم، أريد أن أذكر ببعض المعطيات القائمة فيما يخص كهربة العالم القروي وهو أنه الآن نقوم بقفزة نوعية في هذا الميدان حيث أن البرنامج لإدخال الكهرباء إلى العالم القروي سيشمل إن شاء الله في سنة 1998 ما يقارب 1050 قرية التي ستتوفر قريبا على الكهرباء وهذا المجهود النوعي سيتطلب تقريبا مليار درهم (مائة مليار سنتم) إذن سنتابع مجهود مالي قوي في هذا الميدان لأننا نعتبره ميدانا قويا، لأنه نعتبره ميدانا مهما وأولويا من الناحية الاجتماعية ولا حتى من الناحية الاقتصادية لأن انعكاسات هذه القضية ستكون انعكاسات ايجابية على الميدان الاقتصادي ككل والمجتمع ككل.

أما فيما يخص وسائل التمويل، وأعتقد أن هذا هو بيت القصيد، فيما يخص وسائل التمويل فيمكن أن نقول أن الدولة عبر المكتب الوطني للكهرباء، هي تشارك في هذه العملية، لا العمليات المحلية ولا العمليات الشمولية، بما قدره 55% من التمويل المباشر لعمليات إدماج الكهربة داخل القرى والبوادي، 55% من طرف الدولة، المستفيدون يشاركون بما قدره 25% من العملية، وهذا 25% التي يؤديها المستفيدون إذا قسمناها بواحد الكيفية عملية، وأرضوية، نجد أن المستفيد يؤدي ما يعادل 40 درهم شهريا لمدة سبع سنوات هذا الشيء إذا برمجت له الاستهلاك الكهربائي إذن 40 درهم شهريا لمدة سبع سنوات، قمنا بواحد عملية جرد، وشفنا على أن هذه التكلفة ديال 40 درهم هي أقل كلفة من الكهرباء التقليدية، حيث أن داخل العالم القروي ذلك الفلاح المتوسط كان يستهلك عبر الكهربة التقليدية أكثر من 40 درهم شهريا، أما الآن فيتوفقر على كهربة عصرية، والمجهود المادي المباشر بالنسبة لهذا الساكن داخل العالم القروي لا يمثل إلا 40 درهم شهريا لأنه وقع تمديد في عملية الأداء، أما الجماعات المحلية إذن قلنا في الأول، 55% تتحملها الدولة، 25% يتحملها المستهلك، و20% تتحملها الجماعات المحلية إلى بغينا نشوفوا من واحد الناحية عملية كنشوفو بأنه هذ 20% التي تتحملها الجماعات المحلية تمثل 500 درهم سنويا، عن كل مستفيد، لمدة خمس سنوات، إذن الجماعات المحلية كتحتل 500 درهم وأعتقد أن هذا المجهود في الحقيقة الذي يرجع إلى الجماعات المحلية، يمكن أن تقوم به لأن فيما قبل كانت الجماعات المحلية هي التي تتحمل المجهود بكامله، وبمفردها، أما الآن فأظن بأن العالم القروي بعزم الدولة وبمشاركة المكتب الوطني كاين هناك مجهود كبير، أما فيما يخص صميم السؤال الذي تفضلتم السيد المستشار بوضعه، فحقيقة أن هناك عدة أعمدة كهربائية وهناك عدة خطوط سلكية لإدخال الكهرباء ولكن لم يتم إلى حد الساعة إعطاء المادة الكهربائية إلى المستهكل، فماهو السبب؟ السبب يرجع إلى سببين في حد ذاته، لربما أن الجماعة تخلت عن أداء هذا القدر الذي سبق أن تقدمت به والذي نعتبره أنه قدر في مستطاع الجماعة، خاصة وأن برمجة الأداء كثيرا ما تكون مسايرة لميزانية الجماعات المحلية حيث أننا نقوم بإدماجية المدة إذن تتكون الجماعات عندها امكانيات باش تؤدي ادخال الكهرباء إلى العالم القروي ولربما تيكون ذلك العمل التقني الذي قام به المكتب الوطني للكهرباء تتم شكليا ولكن في المضمون تيكون بعض العوائق التقنية التي لابد أن نتغلب عليها.

وفي جوابي كذلك أريد أن أقول بأننا هذا التأخير الحاصل في الجماعات المحلية نحن سننكب لايجاد الحلول له بطريقة تفاوضية مابين وزارة الطاقة والمعادن والمكتب الوطني للكهرباء وما بين الجماعات لابد أن نجد صيغة توافقية لاعطاء أكبر دخل كهربائي للساكنة القروية وأريد السيد الرئيس المحترم أن أنهي هذا التدخل بالقول أن المجتمع المدني يمكن أن يلعب دورا حساسا وايجابيا في هذه القضية والمجتمع المدني بالجمعيات الغير الحكومية يمكن أن تأخذ قسطا وافرا من بلورة هذا البرنامج اللي هو في الحقيقة برنامج اجتماعي ومهم، وشكرا.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير، الكلمة للسيد المستشار المحترم.

* المستشار السيد أحد واضعي السؤال :

شكرا السيد الوزير على التوضيح ديالكم، وعلى العدد اللي وصلتوا به الآن إلى واحد العدد ديال الجماعات القروية، لكن لماذا هذا السؤال، حنا تنعرفوا السيد الوزير أن بالفعل أن المساهمة ديال السكان على سبع سنوات، وكذلك أن المساهمة ديال الجماعات المحلية التي تتمثل تقريبا في 25%، لكن، الذي نطلبه من السيد الوزير أن الجماعات المحلية هي جزء لا يتجزأ كذلك من الدولة، فالجماعات المحلية، أبرمت واحد العقدة مع المكتب الوطني للكهرباء للادخال للمساهمة بالقسط ديالها، بالفعل المجالس عملت اجتماعات ديالها سواء استثنائية أو عادية في الدورات باش طلبت القروض باش يمكن ليها تخلص المكتب الوطني للكهرباء، الاشكالية اللي كاينة أن المشكل هو إداري لأن ما دام أن المجلس اجتمع في الجماعة القروية ديالوا وطلب داك القرض اللي هو اتفق معاه على المكتب الوطني للكهرباء باش يؤدي الواجب، هذه مسألة إدارية اللي تتطول، لأن في بعض المناطق وجل المناطق أن كاين سنتين تقريبا والناس ما عندهومش الكهرباء، أكثر من هذا، أن الاستثمار اللي استثمروا بعض المستثمرين في هادوك الدواوير أو الجماعات، كانو بناو على هادوك الاسلاك وعلى الأعمدة التي كانت واقفة، فإذا به تيتفاجؤوا أن تلك المدة ديال سنتين، ما عندهومش الكهرباء وتنعرفوا أن الآن، مادة الحليب كلها تتجي من العالم القروي، فطبيعة الحال أن كاين تعاونيات اللي هو ما يمكنش اجمعوا الحليب ديالهم إلا بالواسطة إلى ما عندهومش الثلاجات كيف تتعرفوا السيد الوزير، ولهذا اللي تتطلبوا من السيد الوزير أن مادام كاين واحد الاتفاقية بين المكتب الوطني للكهرباء وما دام أن الجماعات المحلية تداولت واعطات الموافقة ديالها بالأغلبية ديالها على أساس أنها تأخذ القروض، كتبقى المسألة ادارية لهذا تتطلبوا منكم أن هذه الجماعات باستثناء الجماعات اللي ما طلبتش القروض، إمكن تعطيوها التشغيل ديال الكهرباء والمسائل الادارية راه غادية وبطبيعة الحال كيف تتعرفو أن الجماعة ما يمكنش تراجع والمكتب الوطني للكهرباء ووزارة الطاقة رافضة كل شيء، إذا ما تخلصاتش غادي تقطع الضو، والمستفيذ راه مستعد باش دمجوا ليه 40 درهم اللي شرطت السيد الوزير في الفاتورة ديالوا، وشكرا السيد الوزير.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير.

* السيد وزير الطاقة والمعادن :

شكرا السيد المستشار المحترم،

سيدي الرئيس المحترم،

أريد أن أقول بأن أسجل بكيفية إيجابية هذا التدخل ديالكم، كل ما هناك هو أن المكتب الوطني للكهرباء ووزارة الطاقة بحد ذاتها هو التمويل ديال هذا البرنامج، ديال إدخال الكهرباء إلى العالم القروي هو تمويل، مادي بقروض يا إما داخلية يا إما أجنبية، هذا المكتب الوطني لمسايرة هذا البرنامج لابد أن يحصي مداخليه بكيفية علمية ومدققة لمواجهة إعداد القروض أو استرداد القروض التي قام بها في وقتها إذن ولكن رغم هذا، قلت في تدخلي مبدئيا على هذا سنفتح الملف من جديد ما بين المكتب الوطني للكهرباء، وما بين الجماعات حتى نصل إلى الحلول الجيدة، أقول في هذا المضمون، وأنا متفائل وأشكركم على تدخلكم، إن شاء الله غادي يكون مجهود في هذه القضية وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير، نختتم جلستنا بسؤال يرتبط بقطاع الصناعة التقليدية ويتعلق السؤال بالحماية الاجتماعية للعاملين بقطاع الصناعة التقليدية للمستشار السيد عبد الإلاه العلمي، فليتفضل.

* المستشار السيد عبد الإلاه العلمي :

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيد كاتب الدولة المكلف بالصناعة التقليدية المحترم،

السيدتان، والسادة المستشارون المحترمون،

إن قطاع الصناعة التقليدية كقطاع منتج ومشغل ينفرد بخصائص تميزه عن قطاع الصناعة الحديثة في مختلف حرف الصناعة التقليدية يغلب عليها العمل اليدوي، الصرف عكس قطاع الصناعة الحديثة التي يلعب فيها عمل الآلة دورا مركزيا مما يجعل المردودية تتفاوت إلى حد كبير بين القطاعين، ومن هذا المنطلق فإن تمديد قطاع الضمان الاجتماعي إلى إجراء المنشآت الحرفية وفق ما يسري على أجراء المنشآت الصناعية والتجارية يلحق أضراراً بالغة بقطاع الصناعة التقليدية الذي لا يمكن وفق أي منطق التعامل معه بنفس مقاييس قطاع الصناعة التقليدية، فمن أبرز حقائق هذا القطاع ضعف المدخول، سواء بالنسبة للمشغل أو المأجور، وغياب المحاسبة في أغلب المنشآت الحرفية التي ما زالت تعتمد الطرق التقليدية في معاملتها وكذا غياب مفهوم الراتب الشهري، وعدم وضوحه، كما أن طريقة استعماله، تخضع لأعراف جد خاصة في حرف الصناعة التقليدية وكون الحرف التقليدية تخضع في علاقة المعلم بالصانع لما يسمى بالعامية «بالعطش» الذي يستمد مقوماته من خصائص مهنية تقوم على الحرف بالدرجة الأولى ومن خصائص الحرف التقليدية خضورعها لأمين الحرفة والمحتسب تطرففين لحل النزاعات التي تنجم بين المعلم والصانع من جهة، وبين المعلم والزبون من جهة أخرى، كما أن أغلب الأجور، جد منخفضة، وجزء منها أقل من الحد الأدنى للأجور، وما يزيد الأمر تعقيدا هو حالة الكساد التي أصبح عليها السوق الداخلي الذي تأثر بالأزمة الحالية، التي عصفت بالقطاع، وأثرت سلبا على تراجع مجموعة من الحرف التقليدية وتبعا لهذه المعطيات، فقطاع الصناعة التقليدية لا يتملص من هذه التغطية الاجتماعية، لكنه يتحفظ من النسبة المفروضة عليه ويتوق إلى نسبة تتلاءم مع خصوصياته وأعرافه التقليدية فتطبيق القانون بشكله الحالي المنصوص عليه في المرسوم رقم 1/93-2 الصادر في 7 ذي القعدة 1413 الموافق 29 أبريل 1993 سيؤدي حتما إلى انعكاسات سلبية على القطاع، كإغلاق العديد من ورشات العمل، وارتفاع نسبة البطالة، وسؤالي السيد الوزير، هو :

ألا ترون ضرورة التوقيف الآني للقرار السابق الذكر في انتظار إخضاع الموضوع للمزيد من الدراسة حتى نتمكن من صياغة مقترح قانون بديل يراعي مختلف الحيثيات المشار إليها؟ شكرا.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد كاتب الدولة المحترم.

* السيد كاتب الدولة في الصناعة التقليدية :

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

أشكر المستشار على هذا السؤال المهم، فعلا جاء الظهير الشريف ديال 27 أبريل 72 المكمل للظهير ديال 31 ديسمبر 59، فيما يخص نظام الضمان الاجتماعي، أن مرسوم سيأتي وسيحدد، وسيضبط شروط خاصة لتطبيق نظام الضمان الاجتماعي على قطاع الصناعة التقليدية فعلا، كما قال السيد المستشار 29 أبريل 1993، صدر مرسوم ولكن بشروط ديال الظهير 1972، وتعرفو قطاع الصناعة التقليدية والخصوصيات اللي فيه بحيث كمثال كاين التنوع ديال العمال أو ديال الناس اللي كيتدخلو في هذا القطاع ديال الصناعة التقليدية، فهناك صناع تقليديون، غير أجراء وهناك صناع تقليديون أجراء، فعلاً، وهناك صناع مساعدون وهناك مساعدون

عائليون، وهناك مساعدون موسميون، وهناك متدربون أو متمرسون كما جاء في هذا الأخير إذن قطاع متشعب والكيفية باش نيتقاضاوا الأجرة ديالهم حتى هي متشعبة، بحيث أن كاين كما قال السيد المستشار «العطش» هو الأصل ديالوا بالفرنسية "C'est La Tâche"، أو كاين القطعة أو كاين اليوم وكاين الأسبوع وكاين الشهر إلى آخره...

إذن، كاين خصوصيات ديال الصناعة التقليدية، إذا زدنا على هذا الشيء أن القطاع ديال الصناعة التقليدية ما تتوفروش على الاحصائيات الدقيقة باش يمكن لينا نعرفوه، نزيدوا على هذا أن ما كاينش نظام، ما كاينش قانون ديال التنظيم الحرفي ولهذه الأسباب قطاع الصناعة التقليدية جعلنا من الأولويات ديالنا 2 ديال المسائل أننا نحرصوا باش إيكون إحصاء عام للصناع التقليديين والمقاولات ديال الصناعة التقليدية، وثانيا إيكون تنظيم الحرف وآنذاك سيكون تمكين تطبيق النظام بسهولة، ولكن ريثما نوصلوا لهذه النتائج كاين الضمان الحرفي لي خاصنا ندعموه ونشجعوا الناس باش يدخلوا ليه، ورحنا الآن بصدد التوسيع ديالوا إلى حوادث الشغل وإلى الضرارات البدنية وتنشكر السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الوزير الكلمة للسيد المستشار المحترم.

* المستشار السيد عبد الإلاه العلمي :

سيدي الرئيس،

سيدي الوزير،

في إطار التعقيب ديالي، أقترح إستمرار في إنخراط الصناع والصناعات التقليديين بالضمان الحرفي مع طلب وزارة الصناعة التقليدية في إخراج مشروع عقد التأمين الصحي للصناع الحرفيين في أقرب وقت ممكن، لأنه مطلب حيوي لفئة كبيرة من الشعب المغربي تقدر بحوالي 2 ديال المليون نسمة تعيش بصفة مباشرة، أو غير مباشرة من قطاع الصناعة التقليدية، شكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً السيد المستشار.

* السيد كاتب الدولة في الصناعة التقليدية :

فعلاً هذه أكثر من 25 ونحن منكبين على هذا المشروع هذا، وإن شاء الله غادي يخرج للوجود، والسلام عليكم.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً، حضرات السيدات والسادة، إنتهت حصة الأسئلة الشفوية لهذا اليوم، شكراً للجميع ورفعت الجلسة.